المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

20/04/2016

المساء
ALMASSAE

ندوة العيون توصي بالعمل على تقوية مهارات الترافع في مجال القانون الدولي

العيون: إبراهيم أبهوش

2963/3

في أفق تقديم الأمين العام للأمم المتحدة تقريره السنوي حول قضية الصحراء (أبريل 2016)، احتضن مقر جهة العيون الساقية الحمراء يوم السبت الماضي ندوة وطنية حول تحديات ورهانات ملاءمة التشريع المغربي مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وانبثق عن أشغال الندوة المنعقدة بمبادرة من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون- السمارة وجامعة محمد الخامس كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال الرباط، وبتعاون مع جهة بوجدور الساقية الحمراء ووزارة العدل والحريات واللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، وبدعم من وكالة الجنوب، إعلان العيون، الذي تضمن عدة توصيات، استحضرت الظرفية الإقليمية والدولية التي يعرفها مسار القضية الوطنية، تأكيدا لتعهد المغرب، في إطار ممارسته الاتفاقية، بالتزاماته الدولية في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ومواكبة منه لرهانات النموذج المغربي لتنمية الأقاليم الجنوبية بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحقوقية والثقافية واعتبارا لدور الجامعة كقوة اقتراحية علمية لمواكبة المخططات الإستراتيجية ذات الصلة بخدمة مسار وتطور القضية الوطنية، تفعيلا للدور الأساسي للقضاء كآلية لضمان وحماية حقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية وتماشيا مع الحراك الدستوري المغربي ومخططات الإصلاح التشريعي والمؤسساتي ذات الصلة، ومواكبة من الجميع (المشاركون في أشغال الندوة والمتتبعون لتطورات القضية الوطنية) وما تثيره من تفاعلات وتدافع جهوي ودولي، يقتضيان المتابعة اليقظة والحذرة، دعما لمواقف المغرب القوية والحاسمة تجاه التجاوزات التي قام أو قد يقوم بها خصوم الوحدة الترابية، خاصة المواقف الأخيرة المنحازة للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، أجمع المشاركون في أشغال هذه الندوة الوطنية على إصدار «إعلان العيون»، الذي أوصى بضرورة اعتماد وتفعيل مناهج وتقنيات ملاءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية عموما، وتلك المتعلقة بمجالي القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني تحديدا. كما نص البلاغ على الحرص على مواكبة الاجتهاد القضائي الوطني للممارسة الاتفاقية، بما يتماشى مع المقتضيات الدستورية والتزامات المغرب الدولية، ويضمن الحقوق والحريات الأساسية للأفراد والجماعات. إضافة إلى الحرص على التكوين في مجال إعداد التقارير لإعمال الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان لفائدة نشطاء المجتمع المدني، فضلا عن القطاعات والجهات المعنية.

ونص البلاغ أيضا على العمل على تقوية مهارات الترافع في مجال القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من أجل دعم قدرات المنظمات غير الحكومية والطلبة والصحفيين والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.

نزهة الصقلي : المشروع قوقعة فارغة وكانوا غيدوزوه بالدكاكة

لجنة القطاعات الاجتماعية تؤجل المصادقة على مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة

◆ الرباط : فطومة نعيمي

مشروع القانون رقم 79.14المتعلق بهيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز، يبدو كعلقم في حلق وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، بسيمة الحقاوي. فما كادت الوزيرة تتحضر لتتنفس الصعداء متأملة المصادقة السريعة على المشروع يوم الأربعاء 20 أبريل 2016 بلجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب، حتى توصل النواب والنائبات، أعضاء اللجنة برسالة نصية قصيرة من رئيس مجلسهم يشعرهم فيها بتأجيل المصادقة على مشروع القانون، الذي أثار زوبعة لا ترضى أن يحتضنها فنجان.

تأجيل التصويت والمصادقة على مشروع القانون المتعلقة بهيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز، استغلته الحركة النسائية خاصة ونظيرتها الحقوقية عامة، المتكتلتان في دينامية الجمعيات والتحالفات والشبكات النسائية والحقوقية والتنموية والأمازيغية «من أجل هيئة للمناصفة ومكافحة التمييز مستقلة وقوية وناجعة»، لمواصلة عملها الترافعي بنفس القوة ولربما أكثر.

ومثلما أثار مشروع القانون هذا غضب مكونات الحركة الحقوقية والنسائية، خلق بقلب البرلمان، التكتل ضده ضمن نساء الفرق البرلمانية سواء في صفوف الأغلبية أو المعارضة.

البرلمانية التقدمية، والوزيرة السابقة، نزهة الصقلي، تحللت من الالتزام الحزبي بالنظر إلى وجود حزبها التقدم والاشتراكية ضمن التشكيلة الحكومية، وارتدت بمناسبة ندوة عقدتها الدينامية يوم الثلاثاء 19 أبريل 2016 حول مشروع القانون دعت إليها المؤسسات الوطنية والفرق البرلمانية الثمانية المعنية بوضع التعديلات على مشروع القانون، (ارتدت) قبعتها الأصلية كنسائية وهي تقر :«هذا التأجيل قد نعتبره بصيص أمل بما أن رئيس المجلس قال بضرورة العودة إلى الاجتماع لأجل تدارس المشروع بشكل أعمق». وتضيف الصقلي، المعهود فيها تلقائيتها في الحديث، «كانو غيدوزو مشروع القانون بالدكاكة»، وتواصل «لقد عشنا وضعا قاسيا، وأصبنا بالإحباط بسبب مشروع القانون هذا، الذي هو مجرد قوقعة فارغة. نعم إنها قوقعة فارغة طلب منا التصويت عليها في الجلسة العامة بوعد أن يتم ملؤها لاحقا مثلما قيل.. لكنها المقاربة المرفوضة. فنحن نريد هيئة في المستوى وإلا ما الحاجة إلى إخراجها. نحن نرفض إخراج هيئة فارغة لا صلاحيات ولااختصاصات».

وزادت الوزيرة السابقة مؤكدة :« الوزارة الوصية لم تمارس المقاربة التشاركية كما التدعي في بلورتها للمشروع، الذي أنتجته خاويا بكل معنى الكلمة ومن داخل فريقنا البرلماني وفي إطار اللجنة التي نحن فيها وبالنظر إلى التزاماتنا الحقوقية، ناضلنا لأجل تعديله».

أما ممثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عبد الرزاق الحنوشي، فدعا في مداخلته الدينامية لأجل مواصلة تعبئتها و ترافعها لدى مجلس المستشارين أيضا. وقال إن المجلس، الذي واكب مسار إنتاج النص القانون المتعلق بالهيئة « سيواصل مواكبته وتتبعه لمشروع القانون، إذ من مهمته تقديم مذكرة حول المشروع إلى مجلس المستشارين يقيم فيها التعديلات الملحقة به من قبل الغرفة الأولى ومقدار تجاوب النواب مع مضمون رأي المجلس». ونبه، مع ذلك، إلى أن المجلس «يلتزم بسقفه الاستشاري ولا يتدخل في عمل المؤسسة التشريعية لكنه مُلزم بوضع خبرته رهن إشارتها».

ومن جهتها، عابت البرلمانية عن الفريق الدستوري، فوزية الأبيض، على الأحزاب المشاركة في الحكومة ذات المرجعية التقدمية «السقوط في التنازلات الضيقة على حساب المرأة»، وأضافت مستنكرة «هناك هيئات سياسية ذات تاريخ قديم في مجال الدفاع عن قضايا المرأة ولأسباب انتخابوية صرفة ومكاسب ظرفية زائلة سقطت في فخ التنازلات».

وبالنسبة لممثلة الدينامية، المحامية والحقوقية خديجة الروكاني، التي تحدثت عن قلق الدينامية واستيائها من المسار الذي يأخذه مشروع القانون رقم 79.14، فأكدت أن المشروع «مؤشر على عمق الإرادة السياسية للبلاد، وامتحان للدستور، ولمرجعية حقوق الإنسان». وقالت بشيء من الحسرة :«لا نريد هيئات للاستهلاك الخارجي. كما أننا نفسيا لم تعد لنا القدرة على تحمل التخاذلات».

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوصي باستبعاد شرط التسجيل في اللوائح الانتخابية لتقديم العرائض

◆ رضوان البلدي

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يكشف عن رأيه الاستشاري حول القانون التنظيمي المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض، فبعد حصول القانون على تأشيرة مجلس النواب في يناير الماضي، عرج على مجلس اليزمي طلبا للاستشارة من قبل مجلس المستشارين، وذلك قبل دراسته والمصادقة عليه في الغرفة الثانية.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي تدارس القانون خرج بمجموعة من التوصيات، وجاء على قائمة التوصيات، منح الأجانب المقيمين في البلاد، الحق في تقديم العرائض إعمالا للفصل 30 من الدستور، الذي ينص في فقرته الثالثة على أنه «يتمتع الأجانب بالحريات الأساسية المعترف بها للمواطنات والمواطنين المغاربة، وفق القانون».

وإلى جانب توصيته بمنح الأجانب حق تقديم العرائض، أوصى المجلس كذلك بحذف شرط القيد في اللوائح الانتخابية لممارسة الحق في تقديم العرائض، وتكريس مبدإ مجانية جميع المساطر المتعلقة بممارسة الحق في تقديم العرائض وكذا حق أصحاب العريضة في تقديمه بإحدى اللغتين الرسميتين سواء العربية أو الأمازيغية، كما أوصى بحذف سبب عدم قبول العريضة إذا كانت تكتسي طابعا نقابيا أو حزبيا ضيقا، وحذف سبب عدم قبول العرائض التي تتضمن سبا أو قذفا أو تشهيرا أو إساءة للمؤسسات والأشخاص.

وطالب المجلس، وفق رأيه، الذي تتوفر «الأحداث المغربية» على نسخة منه بحذف سبب عدم قبول العرائض التي «تكتسي طابعا نقابيا أو حزبيا ضيقا» وحذف سبب عدم القبول تلك التي تتضمن «سبا أو قذفا أو تشهيرا أو تضليلا أو إساءة للمؤسسات أو الأشخاص»، وكذا تكريس التزام السلطات العمومية بتقديم الترتيبات التيسيرية المعقولة للأشخاص ذوي الإعاقة لممارسة حقهم في تقديم العرائض، وبموجبه تمنح الدولة دعما للجمعيات التي تقوم بالمساعدة التقنية لأصحاب العرائض، وخاصة المساعدة على التحرير والاستشارة القانونية والتقنية والدعم في مجال الترافع.

ونص رأي المجلس أيضا على تحديد أجل لإخبار رئيس الحكومة لوكيل لجنة تقديم العريضة كتابة بالمآل الذي خصص لموضوع العريضة، ولا سيما الإجراءات والتدابير التي تعتزم اتخاذها عند الاقتضاء، وتخفيض جوهري لعتبة التوقيعات المشترطة لتقديم العرائض بما يهدف للنهوض بالمشاركة المواطنة مع التنصيص على إمكانية جمع التوقيعات بطرق إلكترونية

ولم تتوقف توصيات المجلس عند هذا الحد، بل طالب كذلك بـ«تخفيض نصاب لجنة تقديم الملتمس والتنصيص على ألا تقل نسبة أي من الجنسين في تأليف اللجنة عن خمسين في المائة»، و«استبدال صيغة عدم قبول الملتمسات بدعوى «تمس بثوابت الأمة» بصيغة تصرح بعدم قبول الملتمسات التي تتضمن اقتراحات أو توصيات يكون موضوعها الأحكام المستثناة من المراجعة الدستورية بمقتضى الفصل 175 من الدستور»، وكذا «حذف شرط «المصلحة العامة» لعدم قبول الملتمس بالنظر لكونه يمنح بسبب عدم دقته إلى الهيئة المكلفة بفحص قابلية التلقي المادة للملتمس سلطة تقديرية غير المألوفة مما يضاعف من مخاطر عدم قبول الملتمسات».

الإعلان عن جامعة العيون الموسمية حول حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

9366/14

فاطمة ياسين

جرى، يوم الأحد المنصرم، الإعلان عن تشكيل لجنة تحضيرية للانكباب على الإعداد لجامعة العيون الموسمية حول حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وتضم اللجنة التحضيرية للجامعة في عضويتها كلا من عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال بجامعة محمد الخامس الرباط ورئيس مجلس جهة العيون-الساقية الحمراء، ورئيسة اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني، والكاتب العام للمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، ورئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون-السمارة.

وحسب مصدر حقوقي فإن الجامعة ستعقد بكيفية دورية بجهة العيون-الساقية الحمراء، أو غيرها من جهات المملكة أو خارج التراب الوطني.

وأشار المصدر إلى أن إحداث هذه الجامعة جاء في إطار مواكبة المجهودات الوطنية المتعلقة بالانخراط في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتتبع الالتزامات الدولية للمغرب في مجال الممارسة الاتفاقية ذات الصلة.

يذكر أن تنظيم أول دورة لهذه الجامعة بمدينة العيون، يأتي في إطار تفعيل مختلف التوصيات المنبثقة عن ندوة العيون المنعقدة بتاريخ 16 أبريل 2016، والمضمنة في «إعلان العيون، أبريل 2016».

يشار إلى أن التوصيات التي تشكل مجموعة من الأوراش، دعت إلى العمل على تقوية المهارات في مختلف مجالات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ودعم قدرات منظمات المجتمع المدني والطلبة والصحافيين والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، في المجالات المذكورة.

المغرب يؤكد بجنيف ضرورة الاستثمار في الهياكل الوطنية لحقوق الإنسان

03662

جنيف (و م ع) – أكد المغرب على ضرورة الاستثمار في الهياكل الوطنية لحقوق الإنسان، والتي تعطي قوة للدول من أجل تكريس ثقافة حقوق الإنسان.

جاء ذلك في مداخلة للسفير الممثل الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة، محمد أوجار، خلال (حوار سياسي) نظمته البعثة الدائمة للمغرب بجنيف، الجمعة المنصرم، حول التجارب الوطنية في مجال تفعيل الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

وحضر هذا اللقاء، حوالي أربعين سفيرا من مختلف القارات وحوالي سبعين مشاركا، من بينهم مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، وآليات حكومية للتنسيق وفاعلين في هذا المجال.

وبهذه المناسبة، تم عرض التجربة المغربية، سواء من خلال الممارسات الجيدة التي طورها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أو من خلال المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان.

وأكد أوجار على أن «العلاقة بين مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والهياكل الوطنية لحقوق الإنسان تتطلب انسجاما أوسع، وتنسيقا أفضل وتعاونا أقوى».

وخلال الحوار السياسي، استعرضت مجموعة من البلدان ممارساتها الجيدة في مجال إحداث مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وآليات التنسيق من بينها أستراليا وبلجيكا والبرازيل وكندا والصين ومصر وإثيوبيا والهند والمغرب وباكستان وقطر وروسيا. ويندرج هذا اللقاء في إطار حوارات غليون لحقوق الإنسان، والذي يعتبر مسلسلا للتفكير أطلق قبل ثلاث سنوات من قبل سويسرا المغرب والنرويج وتايلاند والمكسيك. وجعل المغرب من هذا اللقاء منتدى للتفاعل العابر للجهات، وحوارا معمقا بين جميع الحساسيات، استعدادا لمؤتمر غليون الثالث، الذي ستحتضنه مدينة فيفي السويسرية يومي ثاني وثالث ماي المقبل.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

الحركة النسائية تطالب بهيئة شبه قضائية ورقابية

إرجاء مناقشة "مشروع هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز" بمجلس النواب

5267/3

■ أمال المنصوري

أرجأت لجنة القطاعات الاجتماعية،البيت و التصويت في مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز تحت رقم 79.14، يومه الأربعاء 20 أبريل الجاري ، بدعوى تزامنه مع جلسة عمومية بالبرلمان حسب ما أعلن عنه رئيس البرلمان الطالبي العلمي.

واعتبرت دينامية الجمعيات والتحالفات النسائية والحقوقية والتنموية والأمازيغية الديمقراطية، أن مشروع القانون رقم 79 /14المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز جعل من الهيئة مجرد مجلس استشاري، في تناف مع الدستور الذي ينص على هيئة ذات سلطة مستقلة يتحدد دورها في حماية الحقوق والحريات والنهوض بها".

وصبت الدينامية، جام غضبها، على التوافقات السياسية والمصالح الانتخابوية، التي تنعكس على الروح الدستورية وتنسف النضالات الحقوقية التي عرفها المغرب دفاعا عن قضايا المرأة المغربية، والتي ستؤدي إلى الانتكاسة الدستورية.وأضافت الدينامية ان قضايا المرأة تحتاج إلى قناعة كبيرة حتى لا تتصادم والتنازلات السياسية.

وأضافت، الدينامية" أن الصفة التي تتمتع بها الهيئة تجعل منها سلطة دستورية مستقلة، لها اختصاصات حمائية لمكافحة التمييز، وتتوفر فيها جميع آليات الاشتغال الذاتي ضمن هذه الاختصاصات، مسجلة أن المشروع جاء مفتقرا للتعاريف المرجعية التي يمكن من خلالها تحديد مجال اشتغال الهيئة، مع عدم التنصيص على صلاحية اضطلاعها بدور السهر على احترام الحقوق والحريات ومكافحة التمييز ضد النساء".

وأجملت الصلاحيات التي ترى ضرورة تخويلها للهيئة في الصلاحيات شبه القضائية (تلقي الشكايات، الوساطة في حل النزاعات، اقتراح جزاءات غير سالبة للحرية، إحالة الملفات المعروضة عليها على القضاء)، إضافة إلى الصلاحيات الرقابية والصلاحيات المتعلقة بالتشريعات والسياسات الحكومية في مجال المساواة وعدم التمييز، علاوة على صلاحيات تربوية وإعلامية وتحسيسية.

وبعد أن استعرضت هذه الجمعيات مجموعة من الملاحظات بخصوص توليفة الهيئة وتعيين أعضائها، أكدت أن التركيبة المقترحة في مشروع الحكومة يحول الهيئة إلى مجلس استشاري فقط بتركيبة تعتمد على تمثيلية وازنة للمؤسسات، عوض سلطة مستقلة تضم خبراء وفاعلين في المجال، فضلا عن انحسار امتدادها الجغرافي بعدم إدراج آليات جهوية أو محلية تضمن حضور ممثلين عن الهيئة على هذا المستوى.

وبدوره قدم ممثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورقة تضمنت مقترحات المجلس بهذا الخصوص، مشيرة إلى أن هذه المقترحات تتوخى الإجابة عن جملة من التحديات، التي تهم الطبيعة الدستورية للهيئة بوصفها من هيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وملاءمة اختصاصاتها مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان المسماة "مبادئ باريس".

وتابع أنها تروم أيضا تكريس التكامل بين عناصر المنظومة الوطنية لحماية حقوق الإنسان، خاصة في ما يتعلق بمكافحة التمييز، وتقوية المقتضيات القانونية المتعلقة بضمان استقلال الهيئة ونمط تعيين أعضائها.

وذكرت رئيسة الجمعية الديمقراطية سميرة بيكردن ، عضو في الحركة من أجل ديمقراطية المناصفة كل البرلمانيين و البرلمانيات أعضاء لجنة القطاعات الاجتماعية عند البت و المصادقة استحضار مختلف المطالب التي رفعتها الحركة النسائية بخصوص هذا القانون و أخذها بعين الاعتبار لأنها مقترحات أساسية و مستمدة من خبرة و تجارب ميدانية و تشكل التصور الحقيقي للهيئات التي تعنى بالمساواة وحضر مختلف أشكال التمييز و إعمال المناصفة .

العلم

الصبار يتصل بالجمعية المغربية لحقوق الإنسان والجلسة الافتتاحية لمؤتمرها ببوزنيقة

23504 B

عقد الفاعلون وممثلات وممثلو الهيئات المنخرطة في مبادرة من أجل حق الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في التجمع السلمي والتنظيم اجتماعا يوم الاثنين 18 أبريل بمقر هذه الأخيرة ، وقدم مسؤولو الجمعية التوضيحات المتوصل إليها، مؤكدين أنه تم الحصول على الموافقة الكتابية لإدارة المركز الدولي للشباب ببوزنيقة على تنظيم أشغال المؤتمر الوطني الحادي عشر للجمعية أيام 22 /23 /24 أبريل 2016 ، بالإضافة إلى اتصال مسؤولي وزارة الشؤون الثقافية عبر الهاتف بإدارة الجمعية صباح يوم الاثنين وإبلاغها بتعذر استعمال قاعة با حنيني لعقد الجلسة الافتتاحية للمؤتمر يوم 21 أبريل 2016 لعقد الجلسة الافتتاحية لمؤتمرها لشغورها الى غاية 30 من نفس الشهر .

وذكر-بلاغ في هذا الصدد أن هناك اتصال الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بمسؤولي الجمعية نفس اليوم حوالي الساعة الرابعة والنصف زوالا ، وإخبارهم بأن لديهم الموافقة المبدئية لاستعمال قاعة باحنيني لعقد الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ، وبأنه على اتصال بمسؤولي وزارة الداخلية للحصول على التأكيد النهائي إلى حدود الثامنة والنصف أو التاسعة ليلا؛

وأمام إكراه الوقت ، وعدم توفر الجمعية إلى حدود ساعة عقد اجتماع مكونات المبادرة على ترخيص مكتوب من وزارة الشؤون الثقافية باستعمال قاعة باجنيني ، وحيث أن مسؤولي الجمعية ملزمون بإجراءات تنظيمية ومنها الإعلان عن مكان أشغال المؤتمر والجلسة الافتتاحية ، وبعد مناقشة مستفيضة لكل المستجدات تقرر مناشدة مكونات المبادرة لمسؤولي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بعقد الجلسة الافتتاحية بالمركز الدولي للشباب ببوزنيقة مكان انعقاد المؤتمر مادامت السلطات العمومية المختصة والوصية لم تمكن الجمعية بترخيص مكتوب باستعمال قاعة باحنيني إلى حدود ساعة عقد الاجتماع وقبول الجمعية لها ؛ و إلغاء الندوة الصحفية والوقفة الاحتجاجية المقررتين يوم الثلاثاء 19 أبريل 2016، مع توجيه الشكر إلى كل الجهات التي ساهمت في تمكين الجمعية من حقها في التجمع السلمي وعقد مؤتمرها الوطني بفضاء عمومي ؛

واستنكرت مبادرة من أجل الجمعية المغربية تراجع إدارة مسرح محمد الخامس عن تمكين الجمعية من استعمال القاعة وبدون سابق إشعار بعد أن أصدرت الموافقة الكتابية، و لفت انتباه السلطات العمومية إلى ضرورة احترام حق الجمعية في التجمع السلمي ورفع كل تضييق يستهدف وجودها القانوني مما يعتبر سابقة خطيرة لا ينبغي أن تتكرر، ولا يمكن للحركة الحقوقية السكوت عنها.

وحرصت المبادرة على صون حق الجمعية في التنظيم واحترام السلطات المختصة لمقتضيات الفصل الخامس المنصوص عليه في القانون المنظم للجمعيات.

وتجدر الإشارة أن هذه المبادرة تتكون من أكثر من 30 جمعية حقوقية وعدد من الفاعلين الحقوقيين.

الوطن الآن
www.alwatan-press.info

إبراهيم صيكا، أو عندما تتاجر «البوليساريو» بدم المغاربة

656/4

منير الكتاوي

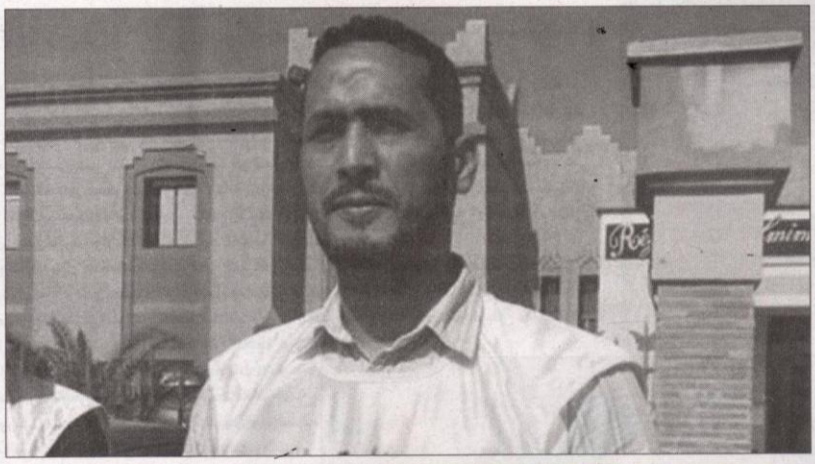
إبراهيم صيكا

لم يتجاوز «الإضراب عن الطعام» الذي خاضه علي سالم التامك، المحسوب على «بوليساريو الداخل» في مقر بيته بمدينة آسا، اليوم الثامن، ليقرر تعليق إضرابه، وكذلك بالنسبة للإضراب عن الطعام المزعوم لمجموعة معتقلي «أكديم إيزيك»، الذي زعم أنه تجاوز 30 يوما، كلا الإضرابين المزعومين خرج منهما المضربين بدون خسائر صحية، وحظيا بتغطية مكثفة لإعلام البوليساريو، وتحركات في المنابر الحقوقية الدولية، بل كانت الجبهة تتمنى موت أحد المضربين، لتقدمه «شهيد القضية»، حتى لو كان الضحية من خارج نفوذ الساقية الحمراء وادي الذهب، نموذج علي سالم التامك..

انتهى الإضراب المزعوم، وعاد المضربون والمحرضون لقلاعهم الفيسبوكية يضربون أخماسا في أسداس، بعد أن فشل مخططهم في تسويد الوجه الحقوقي للمغرب، ومع ذلك كانوا مصرين على البحث عن نقطة يتحركون منها في شهر أبريل، بما أنه شهر متميز في قضية الوحدة الترابية، فأعطيت لهم ضربة جزاء في شباك فارغة، والمقصود الصفعة التي تلقتها المواطنة زينب بوغريون من قبل رجل أمن بلباس مدني، على خلفية تنظيم وقفة تضامنية مع معتقلي «أكديم إيزيك» بمدينة العيون، فنشطت الآلة الدعائية للبوليساريو جراء هذه الصفعة، خصوصا وأنه تم تصويرها بالصوت والصورة، مما يطرح أكثر من سؤال حول دواعي الصفعة: هل كانت نتيجة استفزاز أم أنه شطط في استعمال السلطة؟ لكن ما لم تكن تتوقعه الجبهة هو دخول الإعلام الوطني على الخط من خلال إعادة بث الشريط في العديد من المواقع الإلكترونية والصفحات الفيسبوكية، إلى جانب إصدار بلاغين، الأول باسم المديرية العامة للأمن الوطني والثاني باسم الوكيل العام للملك باستئنافية العيون، أكدا فيهما أن القانون فوق الجميع، وبأن تحقيقا تم فتحه لمعرفة الحقيقة ومعاقبة المتورط في هذه النازلة.. البلاغان نزلا كقطعة ثلج على جبهة البوليساريو، فالملعب الحقوقي الذي تستغله في تحركاتها أمام المنتظم الدولي ضاق عليها، بعد أن برز لها أن هذا الانتهاك الحقوقي لايختلف عن مثيله في الرباط وتنغير وصفرو، ومع ذلك لم تتراجع الجبهة في شن هجومات حقوقية ضد المغرب، من خلال إعادة بث عدد من الفيديوهات المجتزأة تظهر فيها عناصر الأمن وهي تفرق تظاهرات غير مرخص لها في العيون أو بوجدور أو السمارة، عودة للماضي بعد أن أصبحت اللجان الحقوقية التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، تقوم بدورها في تصحيح كل الممارسات الأمنية الحاطة بكرامة المواطنين، وهو ما نالت عنه اعترافا حقوقيا أمميا لجهودها في صيانة الحقوق والحريات.. بالمقابل عجزت الجبهة عن حشد أكثر من 10 أفراد للتظاهر والاحتجاج، بعد أن عرف صفها الداخلي في الأقاليم الصحراوية تشتتا وتشرذما نتيجة تضارب المصالح والأولويات، خصوصا بعد المؤتمر الأخير للجبهة الذي كرس وضعا سياسيا عمر لأكثر من 40 سنة..

ولأن برنامج جبهة البوليساريو هو الإساءة الحقوقية للمغرب، بعد أن أثبتت فشلها عسكريا، ظلت تحاول البحث عن ملفات اجتماعية تحرك بها التها الدعائية دوليا. فالإضرابات التي كان يقوم بها ما يسمى التنسيق الميداني للمعطلين بالعيون تم فكها بطريقة سلسة حفظت ماء وجه المعطلين، أمام وعود شخصية لرئيس الجهة سيدي حمدي ولد الرشيد، في انتظار تفعيلها وتنزيلها، بالمقابل نهج فرع هذا التنسيق بمدينة كليميم عددا من الإضرابات لم يكن لها ذكر في الإعلام الصحراوي لجبهة البوليساريو، مادام أن جهة واد نون، حسب أدبياتها، لاتدخل ضمن جهتي الساقية الحمراء ووادي الذهب، لكن تعطشها للدم جعلها تسارع لمحاولة تبني ملف المواطن ابراهيم صيكا الذي كان ينشط ضمن حركة المعطلين بكليميم، ولقي مصرعه بعد وضعه رهن الاعتقال وخوضه لإضراب عن الطعام، لم يتجاوز ثلاثة أيام، فبعثت الجبهة مراسلات رسمية باسم «رئاسة البرلمان الصحراوي» للمنتظم الدولي للتحقيق في مزاعم التعذيب، وهي التحقيقات التي طالب بها الفريق الاستقلالي من وزير العدل والحريات من خلال سؤال كتابي، وإجماع عدد من التنظيمات الحقوقية والجمعوية على التنديد بمقتل المواطن ابراهيم صيكا، وهو ما جعل من الجبهة تحاول الاتجار من جديد بالدم المغربي الصحراوي..

وندد أحد أعضاء لجنة متابعة ملف الراحل ابراهيم صيكا بهذا الاستغلال السياسوي المقيت لدمه من قبل جبهة البوليساريو، معتبرا أن هذا دأبها في العديد من المحطات، خصوصا شهر أبريل من كل سنة، موضحا في لقاء مع «الوطن الآن» أن هيئة الدفاع قدمت طلبا للجهات المختصة بشأن إجراء خبرة مضادة للفحص الطبي الذي أعلن من خلاله الوكيل العام للملك باكادير، بأن وفاة صيكا كانت نتيجة تعفن، لم يحدد أسبابه، وعلاقته بالموت، ويطالب الدفاع بأن يكون التقرير المضاد من قبل أطباء شرعيين، وهو المطلب الذي مازال موضوعا لدى الوكيل العام للملك، والذي من شأنه معرفة الأسباب الحقيقية للموت، هل هي نتيجة تعذيب أم تعفن؟

فاعلات يحذرن من نكسة حقوقية في مشروع هيئة المناصفة

هسبريس – محمد الراجي الأربعاء 20 أبريل 2016 - 00:00

أرجأ مجلس النواب اجتماع لجنة القطاعات الاجتماعية الذي كان يُرتقب أن يناقش مشروع قانون 79.14، المتعلق بإحداث هيئة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز، اليوم الأربعاء، بحسب ما أكدت النائبة البرلمانية نزهة الصقلي في ندوة نظمتها "دينامية التحالفات والشبكات والجمعيات النسائية والحقوقية والأمازيغية والتنموية الديمقراطية".

ولا يُعرف ما إن كان تأجيل اجتماع لجنة القطاعات العامة راجع إلى تزامنه مع جلسة عامّة اليوم الأربعاء، أم إن القرار اتُّخذ بسبب الضغط الذي مارسته الحركة النسائية الرافضة للمشروع في صيغته الحالية، والتي قالت نزهة الصقلي إن الحكومة كانت تريد تمريرها بـ"الدكّاكة"، موضحة: "كنّا في وضع قاس، لأن الحكومة كانت تريد تمرير المشروع سواء وافقنا أم لم نوافق، والآن هناك بصيص أمل".

لكنّ إرجاء اجتماع مناقشة مشروع إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كافّة أشكال التمييز إلى تاريخ غير محدّد، لم يُبَدِّد مخاوف الحركة النسائية ممّا سيحمله المستقبل، خاصّة في ما يتعلّق بمواقف الأحزاب السياسية المعارضة التي تُعوّل عليها الحركة النسائية لتبنّي مواقفها. وقالت خديجة الروكاني، ممثلة الدينامية: "نرجو أن نسمع مواقف المعارضة في قبة البرلمان، سواء في اللجنة أو الجلسة العامة، فلم تعد لنا قدرة على تحمّل الخذلان".

النائبة البرلمانية فوزية لبيض قالت إن برمجة مشروع هيئة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز موازاة مع برمجة مشاريع قوانين أخرى، لا يخدم القضية النسائية، ولا يخدم حقوق المرأة، مضيفة: "نخشى السقوط في العبث التشريعي، وأن نحيد عن المواثيق الدولية ومبادئ الدستور على حساب ملف المرأة، لذلك يجب علينا أن ندقّ ناقوس الخطر للتحذير من السقوط في نكسة حقوقية".

واعتبرت نزهة الصقلي أنّ دستور 2011 "كان سقفا عاليا للمساواة بين الجنسين، وهو منظومة متكاملة يجب أن تُؤخذ كلها"، مضيفة أن مشروع قانون المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز "يجب أنْ يكون في مستوى الانتظارات أو ألّا يخرج أبدا"، وانتقدت النائبة البرلمانية عدم اعتماد مقاربة تشاركية في إعداد المشروع من طرف الحكومة، قائلة: "المقاربة التشاركية كانت مجرّد كلام، وهذا المشروع فارغٌ بكلّ ما للكلمة من معنى".

من جهته قدّمَ عبد الرزاق الحنوشي، عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الأهداف الأربعة الرئيسية للرأي الذي قدّمه المجلس بشأن هيئة المناصفة، والذي اعتبرَ أنّ الهيئة يجبُ أنْ يتمّ اعتبارها جُزء من المنظومة الوطنية للحماية، والتي أعطاها المشرّع الدستوري للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يتمتع بالولاية العامة، ومؤسسة الوسيط، ومجلس الجالية، وأضاف الحنوشي: "إذا سلّمنا بأنَّ هيئة المناصفة جزء من المنظومة الحمائية، فإنّ ما تبقّى من النقط سيسهُل تسويتها".

إضافة إلى هذا المطلب، دعت المشاركات في الندوة إلى تمتيع هيئة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز بصلاحيات شبه قضائية، وقالت نزهة الصقلي في هذا الصدد: "لا نريد هيأة ذات طبيعة استشارية، بلْ هيئة لها صلاحية التحرّي والتصدّي التلقائي، دونَ أن يعني ذلك أن تحُلّ محلّ المحكمة"، مضيفة: "تخويل اختصاصات شبه قضائية لهيئة المناصفة لا يجبُ أن يكونَ غُولا مخيفا".

ومنْ أبرز المطالب الأخرى التي تطالبُ بها الحركة النسائية وضمّنها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في رأيه، مسألة تركيبة الهيئة، حيثُ يُطالبُ الطرفان بأنْ تكون التوليفة مشكّلة من أشخاص ذوي خبرة مرتبطة بمجال حماية النساء، وأنْ تكونَ لهم قناعات بذلك، "إذا كان هناك شخص فلسفته المذهبية ضد المساواة والمناصفة، فمن الصعب أن ينضبط للمعايير"، يقول الحنوشي.

علاقة بذلك، انتقدتْ نزهة الصقلي استئثارَ رئيس الحكومة بتعيين أغلبية أعضاء الهيئة، كمَا انتقدت ممثلي الإدارة فيها، قائلة: "نحنُ نعلم أنَّ جميع ممثلي الإدارة لا يتمتعون بالاستقلالية، ومواقفهم تكونُ موجّهة من طرف المسؤول الذي يشتغلون تحتَ إمْرته"، وتابعت الصقلي أنَّه يجبُ إبعادُ البرلمانيين عن الهيئة، "لأنّ الجميعَ يعلمُ أنَّ تعيين البرلمان في المؤسسات الدستورية يتمّ وفق قاعدة "أمولا نُوبة"، وليْس بناء على الخبرة، ونحنُ نُريد هيئة مستقلة بتوليفة ذات خبرة".

وبينما ترتقبُ الحركة النسائية ما ستحمله الأيام القادمة، بعد تأجيل مناقشة مشروع قانون 79.14، قالت خديجة الروكاني إنّ هيئة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز تشكّل امتحانا لمدى احترام الدولة للدستور والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب، مضيفة: "هذا الملف ليس للاستهلاك الخارجي، وهيئة المناصفة خط أحمر بالنسبة للحركة النسائية، ولن نقبل بأقل من أنْ يكون المغرب وفيّا لالتزاماته الدولية".

http://www.hespress.com/femme/303108.html

المجلس الوطني لحقوق الإنسان : المغرب يعانق الجلاد و يسير في جنازة الضحية

ما رأي محمد الصبار، الأمين العام للمجلس؟

لا أحد يجهل حقيقة "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، كأداة شكلية متواطئة لتلميع صورة النظام القائم في مجال حقوق الإنسان، خاصة على الواجهة الخارجية. ففاقد الشيء لا يعطيه، لا صلاحية لمجلس حي/ميت بشأن التعاطي مع واقع حقوق الإنسان والديمقراطية ببلادنا، غير التبرير والإطفاء "ما استطاع الى ذلك سبيلا".. أما الانشغالات التي يثيرها أو الموضوعات التي يشتغل عليها (أو يختبئ وراءها لنهب المال العام) من حين الى آخر فبعيدة كل البعد عن المطلوب منه كمؤسسة وطنية تعنى بحقوق الإنسان وفق المعايير الدولية، ومنها مبادئ باريس. فوجوده كعدمه..
والغريب، أن يراهن عليه أو ينتظر منه المساهمة في "النهوض بحقوق الإنسان" أو التناول الموضوعي لحقيقة أوضاع البلاد الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل امتدادا طبيعيا للماضي الأسود (سنوات الرصاص والحديد والنار)، ومنها أوضاع السجون والمعتقلين السياسيين والتعذيب والأحكام الجاهزة بالجملة..
إن الموقف السديد هو مقاطعته، بل تجاهله، من طرف الهيئات الحقوقية وكذلك المعتقلين السياسيين وعائلاتهم وكل ضحايا القمع السياسي.. فليس غير ذرع من ذروع النظام الشكلية..
إن المجلس "المريض" قنطرة نحو مسؤوليات أكثر أهمية في هرم السلطة. وأحمد حرزني أدرى بذلك، وبدون شك "رفيقنا" الصبار كذلك، "المناضل" القيادي السابق بالجمعية المغربية لحقوق الإنسان.. وذكر الأمين العام للمجلس محمد الصبار هنا ليس اعتباطيا، إنها إشارة قوية لدوره أو مسؤوليته تجاه الصمت أمام التضييق على الجمعية المغربية لحقوق الإنسان من خلال اعتقال مناضليها ومنع أنشطتها التنظيمية والإشعاعية وحرمانها من الفضاءات العمومية، وخاصة بمناسبة عقد مؤتمرها الحادي عشر.. ألا يعنيه أمر هذه المؤامرة التي تحاك ضد الجمعية ("جمعيته"، على الأقل سابقا لأنه بدون بطاقة انخراط منذ سنوات!!) من موقع مسؤوليته؟ ألم يفكر في الاستقالة كتعبير عن احتجاجه على انتهاك حقوق الإنسان والتضييق على المدافعين عن حقوق الإنسان..؟
وما لا أفهمه (من باب السخرية) هو دعوة هذا "البطل"/القزم للمشاركة في ندوة الجمعية الفكرية الافتتاحية ليوم 21 أبريل 2016 تحت عنوان "المدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان في سياقات متحولة: الرهانات والتحديات"!! فدعوته بكل رمزيته (ممثل مؤسسة رجعية تخدم النظام بكل بشاعة وفق تعليمات وزارة الداخلية، الذراع الذي يخوض الحرب المباشرة على الجمعية) للندوة الافتتاحية لمؤتمر الجمعية إهانة لهذه الأخيرة.. فماذا عساه أن يقول لنا حول المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان؟ وكيف يا ترى سيقارب "الرهانات والتحديات"؟ وماذا عساه أن يقول لنا حول المعتقلين السياسيين وعن المضربين عن الطعام وعن عموم ضحايا القمع السياسي المشردين...؟ كيف لا يخجل من مواجهة الحقيقة المرة، ومنها معاناة فئات عريضة من أبناء شعبنا؟
في اعتقادي، يمكن مناقشة موقف الإدانة بدل الدعوة لاستعراض العضلات "المفشوشة".. وعموما، لا مجال الآن أمام خنق الجمعية والتضييق عليها بغية استئصالها للانفتاح على أي جهة معادية، رسمية كانت أو غير رسمية.. علما أن الحرب على الجمعية تسعى ضمن ما تسعى إليه الى حملها على التنكر لثوابتها ومواقفها وشعاراتها، أو على الأقل "تليينها"..
كان "الرفيق" الصبار جليلا، فصار ذليلا..

http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=514079&r=0&cid=0&u=&i=0&q=

المجلس الوطني لحقوق الإنسان: ينبغي إقصاء الذين ليست لهم قناعة بالمساواة من هيئة المناصفة ومكافحة التمييز

محمد الوحماني كتب يوم الثلاثاء 19 أبريل 2016 م على الساعة 10:36

تزامنا مع النقاش التشريعي الدائر داخل مجلس النواب حول قوانين ومشروع هيئة المناصفة ومكافحة التمييز، أكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن مسألة القناعات والإيمان بمبادئ وقيم المناصفة والمساواة أمر حاسم في ما يتعلق بتركيبة الهيأة وفلسفتها، مشيرا إلى أنها مؤسسة دستورية هامة لا ينبغي أن تنحاز عن أدوارها الأساسية ومهامها الاستشارية والحمائية.

عبد الرزاق الحنوشي، مدير ديوان رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والذي كان يتحدث نيابة عنه في ندوة « التحالف والشبكات والجمعيات النسائية والحقوقية والأمازيغية والتنموية الديمقراطية »، اليوم الثلاثاء بالرباط، أن هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز مؤسسة هامة في البناء الدستوري، مؤكدا على أن المجلس يشدد على ممارسة حقه الدستوري المتقدم كما عدد من المؤسسات للتأثير في التشريع.

وبخصوص القراءة الأولية للتعديلات وتفاعل الفرق السياسية مع ملاحظات المجلس والمجتمع المدني، أوضح المتحدث أنها « إيجابية »، مبرزا أنه « لا ينبغي للتشريع أن يقف عند النواب، بل يجب إيلاء مجلس المستشارين ما يستحق من اهتمام ». كما أشار إلى أن أول ما قام به المجلس هو القيام بدراسة لتجارب مماثلة دوليا ». كما قام بمتابعة كافة مراحل إعداد المشروع بمافيها المشاورات السرية، وكذا مختلف تحركات لجنة البندقية مذكرات ترافعية بهذا الخصوص، وفق تعبير الحنوشي.

واستعرض المتحدث توصيات المجلس بخصوص أدوار الهيأة، مصرا على أنها ينبغي أن تكرس الطبيعية الدستورية المخولة لها وإبعادها عن الخطط المرسومة للمؤسسات التي تتصدى للتنمية. أما الدور الثاني فيتعلق بإدراجها ضمن المنظومة الوطنية للحماية، مع تكريس انضباط الهيأة لمبادئ باريس ».

كما أكد ممثل المجلس على محورية التوازن بين وظيفتي الهيأة دستوريا ومناصفاتيا، مشيرا إلى أن منطوق الدستور بأن دورها في « السعي نحو »، يحملها دور الراصد والمتتبع . وفي الأخير دعا المتحدث إلى ضرورة مراجعة التأليف والتركيبة لأن « التوازن مختل في طريقة التعيين، بمعنى أننا نطالب بإيلاء المؤسسة طابع خبراتي »، على حد قوله.

http://www.febrayer.com/351811.html

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوصي بحذف المساس بالثوابت و المصلحة العامة من مبطلات ملتمسات التشريع

كتب بواسطة: إنصاف بريس بتاريخ: 19-04-2016 / 14:30 في :سياسة

دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قد دعا في رأي استشاري جديد، إلى حذف عبارة "تمس بثوابت الأمة" من مشروعي القانونين المتعلقين بتقديم الملتمسات في مجال التشريع وتقديم العرائض.

وأضافت "أخبار اليوم" أن المجلس، الذي يرأسه إدريس اليزمي، دعا كذلك إلى تعويض العبارة السابقة بعدم قبول الملتمسات "التي تتضمن اقتراحات أو توصيات يكون موضوعها الأحكام المستثناة من المراجعة الدستورية بمقتضى الفصل 175 من الدستور".

كما حرصت ذات الهيئة على الدعوة إلى حذف عبارة "المصلحة العامة" من قائمة الشروط الواجب توفرها في ملتمسات القوانين من أجل قبولها، وقال المجلس بهذا الخصوص إن هذه العبارة تمنح، بسبب عدم دقتها، "الهيئة المكلفة بفحص قابلية التلقي المادي للملتمس، سلطة تقديرية غير مألوفة، ما يضاعف من مخاطر عدم قبول الملتمسات".

http://howiyapress.com/cndh-%D9%8A%D9%88%D8%B5%D9%8A-%D8%A8%D8%AD%D8%B0%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B3-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%AA-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D9%84%D8%AD%D8%A9/

http://insafpress.com/cndh-%D9%8A%D9%88%D8%B5%D9%8A-%D8%A8%D8%AD%D8%B0%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B3-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%AA-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D9%84%D8%AD%D8%A9/

المغرب: العدالة والتنمية والتقدم والاشتراكية يعقدان تحالفاً لخوض الانتخابات التشريعية

– APRIL 17, 2016الرباط -عبدالحق بن رحمون

قال **المجلس الوطني لحقوق الإنسان في رأيه حول مشروعي القانونين التنظيميين بشأن الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع وفي تقديم العرائض إلى السلطات العمومية**. إن هذا الرأي جاء على إثر طلب رأي صادر عن رئيس مجلس المستشارين موجه للمجلس بخصوص مشروع القانون التنظيمي بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع و مشروع القانون التنظيمي بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية، وأضاف المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن مقترحات المجلس الوطني لحقوق الإنسان الواردة في رأيه توخت تبسيط شروط تقديم الملتمسات في مجال التشريع والعرائض، وتدقيق أسباب عدم قبولهما، وتقليص عدد البنيات الحاملة للعرائض وضمان دعم الفاعلين الذين يعملون في إطار هذين الشكلين من أشكال الديمقراطية التشاركية. على صعيد آخر، كشفت مصادر أن فرق الأغلبية بمجلس النواب تراجعت عن تعديل لجنة الداخلية حول اللوائح الانتخابية الذي تشبثت به إلى جانب فرق المعارضة، والذي يقضي بحق الأحزاب وممثليها، على المستوى الجهوي والإقليمي والمحلي، في الحصول على نسخة مطابقة لأصل اللائحة الانتخابية النهائية متضمنة أسماء الناخبين الشخصية والعائلية وعناوينهم وتواريخ ازديادهم وأرقام بطائق تعريفهم الوطنية والدائرة الانتخابية المقيدين فيها ومكاتب التصويت. من جهة أخرى، شرع حزب العدالة والتنمية وحزب التقدم الاشتراكية التهييء للانتخابات التشريعية المقبلة، ولهذه الأسباب انعقد اجتماع بطعم انتخابي بين قيادة الحزبين يوم السبت بالرباط، لدراسة سبل تعزيز التحالف القائم بين الحزبين والاستمرار فيه إلى ما بعد الانتخابات التشريعية المقبلة المقررة في سابع تشرين الأول أكتوبر المقبل، وقال مصدر إن الاجتماع يندرج في سياق الترتيبات ذات الصلة بالتحضير للانتخابات المقبلة، مضيفا أن الاجتماع سيتداول في التحديات المطروحة أمام الائتلاف الحكومي الحالي، وسبل الإبقاء عليه إلى ما بعد محطة الانتخابات التشريعية المقبلة، خاصة في ظل تشبث الحزبين بمواصلة عملهما المشترك في إطار التحالف إلى الولاية الحكومية والتشريعية المقبلة.

فيما أكدت قيادتا حزب العدالة والتنمية والتقدم الاشتراكية، على مواصلة التشاور من أجل أجرأته بما يؤدي إلى تعزيز مكتسبات التجربة الحكومية الحالية وترصيدها ومواصلة البناء الديمقراطي ومتابعة إنجاز الأوراش الإصلاحية المفتوحة والتصدي المشترك لكل مظاهر التحكم وأشكاله وكل محاولات النكوص عن المكتسبات التي تحققت منذ الخطاب الملكي لتاسع 9 آذار مارس 2011 وما تبعه من محطات وتطورات سياسية. وأكدت القيادات الحزبية في الاجتماع المذكور المنعقد بالمقر المركزي للعدالة والتنمية بالرباط، عن اعتزازها بالأداء الحكومي الإيجابي وبالنتائج الملموسة المحققة على المستوى السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي. وثمنت القيادات الحزبية تجربة العمل المشترك داخل الحكومة وداخل الأغلبية بمجلس النواب وبين فريقيهما بمجلس المستشارين إلى جانب كل من فريقي التجمع الوطني للأحرار والحركة الشعبية والمجموعات المساندة للأغلبية. على قاعدة البرنامج الحكومي. وأكدوا عزمهما على مواصلة العمل المشترك داخل الأغلبية الحكومية، ومع باقي مكوناتها للإسراع بتنزيل الأوراش الإصلاحية سواء على المستوى التشريعي، أو على المستوى التنموي إلى آخر لحظة من لحظات الولاية الحكومية.

AZP01

http://www.azzaman.com/?p=157989

رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون – اسمارة بالصحراء في حديث مع الزمان

الثلاثاء, 19 أبريل 2016 13:21

في إطار الملفات الإعلامية التي تعدها "الزمان" في الأقاليم الجنوبية الصحراوية المغربية أجرينا حوارا مباشرا وصريحا مع رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون – اسمارة بالصحراء ، محمد سالم الشرقاوي ، أجاب فيه علي أسئلة حول : التأسيس ، والمطالب بتوسيع مهمة "المنرسو" وتصريحات "كي مون " " الأخيرة واوضاع حقوق الانسان في المخيمات وغيرها.

خلال المقابلة التي اجريت في مقر اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بلعيون تحدث رئيس اللجنة محمد سالم الشرقاوي عن العوائق التي واكبت انطلاق نشاط اللجنة والظروف الصعبة التي بدأت فيها العمل خصوصا في وسط اجتماعي لم يكن معتعود علي هكذا نشاطات.

وخلال حديثه الذي ستنشر "انباء انفو" و"الزمان" نصه بالكامل ، أشاد محمد سالم الشرقاوي بالخطوات التي قطعتها اللجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون– اسمارة منذ انشائها وحتي اليوم .

يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون – اسمارة التي تتبع للمجلس الوطني لحقوق الانسان ، يتسع عملها اضافة الي العيون، اسمارة الي بوجدور طرفاي المجاورتين.

http://azzaman.info/index.php?option=com_content&view=article&id=11816:-qq&catid=1:2011-05-18-11-02-35&Itemid=204

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدعو إلى منح الأجانب الحق في تقديم العرائض

كتب بواسطة ليلى وكيل التاريخ: أبريل 19, 2016 12:11 م

أوصى المجلس بمنح الحق للأجانب في تقديم العرائض وذلك في إطار إعمال الفصل 30 من الدستور، وبحذف شروط القيد في اللوائح الانتخابية لممارسة الحق في تقديم العرائض، وكذا حذف شرط إرفاق اللائحة بنسخ البطائق الوطنية للتعريف الخاصة بالموقعين على اعتبار أن لائحة دعم العريضة تتضمن أرقام البطائق الوطنية للتعريف بالموقعين.

جاء ذلك في رأي له يهم مشروع القانون التنظيمي الذي يهم العرائض بناء على طلب من مجلس المستشارين.

ملف المعتقلين السلفيين اقتراح خارطة طريق

قال السيد خالد غزالي نائب رئيس الجمعية المغربية للادماج والاصلاح''، في اتصال له مع موقع جريدتي بريس ، جوابا على سؤال مدى نجاعة اللقاء الي جمعه بالسيد محمد الصبار الامين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان.

أن هناك انفراجات تلوح في الافق و ان السيد''محمد الصبار''، وفي إطار الجهود التي تقوم بها ''الجمعية المغربية للإدماج والإصلاح''من أجل التواصل مع كل الأطراف التي لها علاقة بموضوع المعتقلين الإسلاميين، استقبلهم في مكتبه وبحث معهم طيلة مجموعة من القضايا التي تخص السجناء المعتقلين السلفيين و الين يعيشون ''وضعيات صادمة'' تستدعي التدخل العاجل.

وأكد السيد خالد غزالي أن جمعيته عرضت على ''الامين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان''، خلال هذا اللقاء، خارطة طريق خصوصا ما ابان عليه السيد ''الصبار'' من انفتاح و جدية في ايجاد حلول لهذا الملف.

و تتلخص توجيهات خارطة الطريق في دراسة و فرز ازيد من 200 ملف لعرضها مع الحلول المقترحة المتمركزة حول اربع محاور:

التكوين المهني–المساعدات في المهن الحرة–التوظيف و كذا المساعدات المباشرة.

كما اضاف السيد ''غزالي'' الى انه مع تشبث المعتقلين بالمنهج السلفي فانه بالمقابل متشبثون بحب الوطن و تمت مراجعة العديد لافكارهم.

واكد ان الملف ،رغم انفتاح المجلس الوطني لحقوق الانسان عليه،الا انه يحتاج الى دعم المجتمع المدني و فعاليات القطاع الخاص،الى جانب وزارة الاوقاف و الشؤون الاسلامية و المندوبية العامة لإدارة السجون و إعادة الإدماج.

يشار إلى أن مجموعة من المعتقلين الإسلاميين السابقين بادروا إلى تأسيس ''الجمعية المغربية للإدماج والإصلاح''، ومن أهدافها المطالبة بإصلاح وضعية السجون بالمغرب وإدماج المعتقلين الاسلاميين المفرج عنهم في الحياة الاجتماعية، وتفعيل مسطرة العفو، والمطالبة بجبر الضرر والتعويض عنه.

http://jaridatipress.com/2016/04/%D9%85%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%81%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AD-%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%B7%D8%A9-%D8%B7/

بان كيمون:يتحدث عن اعادة النظر في الدعم المقدم لعملية التفاوض

19 أبريل، 2016 عزالدين ملياري

طالب الأمين العام للأمم المتحدة، بان كيمون،مجلس الأمن بتمديد مهمة بعثة المينورسو، معتبرا أنها من قوات حفظ السلام الناجحة في العالم،كما حذر من عودة النزاع المسلح بين المغرب والبوليساريو في حالة ما تم سحب البعثة، حيث عبّر عن قلقه من المحيط الذي تشتغل فيه بعثة المينورسو، مشيرا إلى أن الأوضاع قد تتدهور بشكل أكبر خلال الفترة المقبلة، وأن مهمة المينورسو لا يمكن أن تكون كاملة بدون البعثة السياسية التي رحلها المغرب.

و كشف الأمين العام في تقريره السنوي الصادر فجر اليوم، عن معطى جديد يتجاوز حديثه عن المراقبة المستقلة لحقوق الإنسان بالمنطقة ومراقبة الثروات الطبيعية لصحرائنا المغربية، وهو المعطى الذي عكسته النقطة"94" من التقرير التي جاء فيها انه يجب ان يجتمع مجلس الأمن خلال شهر أكتوبر المقبل لتقييم التقدم الحاصل في المفاوضات التي يقترحها الأمين العام،من اجل الحل السياسي ويؤكد بان كيمون انه في حالة عدم الوصول إلى اتفاق قبل ابريل من السنة القادمة، يجب أنداك على الدول الأعضاء في مجلس الأمن إعادة النظر في الدعم المقدم لعملية التفاوض .

ولم يغفل تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الأدوار والإجراءات الايجابية التي يقوم بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية، بالإضافة إلى استقبال عدد من المقررين الأميين، من ضمنهم المقرر الخاص بمناهضة التعذيب، إضافة إلى مصادقته على اتفاقية مناهضة التعذيب.

http://bledna.com/slider/143622

انتصار المغرب على البوليساريو في التقرير الاممي

المدير المسؤول الثلاثاء, 19 نيسان/أبريل 2016 23:07 منشور في أخبار دولية

قدم بان كي مون للمجلس الأمن أمس الإثنين تقريرا مفصلا عن وضعية الصحراويين في البوليساريو،حيث أكد على عبارة فريدة من نوعها، تحث الطرفين على التفكير في صيغة وشكل تقرير المصير، وهو ما يعني ضمنيا إدراج المقترح المغربي المتعلق بالحكم الذاتي ضمن أجندة التفاوض، في حين أشاد بالزيارة الملكية للعيون ،وأكد أنه يجب إرجاع بعثة المينورسو بسبب إنتشار بؤرة للتنظيمات المتطرفة بتندوف،وتطرق التقرير لحادث إطلاق النار بالجدار الأمني والذي راح ضحيته احد رعاة الإبل المنحدرين من تندوف، وإستعرض توضيحات المغرب وأيضا مؤاخذات جبهة البوليساريو، فيما أشار إلى تقارير جمعيات حقوق الإنسان بالبوليساريو ،وأثنى على الجهود **المبدولة من طرف اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون**.

في حين أشار إلى أن المغرب يتهم الجزائر بعرقلة جهوده في التوصل إلى حل سلمي للنزاع فيما ترد هذه الأخيرة على أنها تريد حق تقرير مصير الشعب الصحراوي، وأكد بان كي مون أن المغرب يحظى بدعم في قضيتة الصحراوية من كل روسيا وإسبانيا وأمريكا وفرنسا ودول الخليج ومصر، مما يدعم الأمم المتحدة لحل المشكل بشكل سلمي.

http://www.akhbar24.ma/index.php/2014-03-14-11-34-30/item/16100-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%88-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%85%D9%8A

بان يطالب بعودة بعثة المينورسو للصحراء المغربية

حسن الأشرف، ابتسام عازم 19 أبريل 2016

بدا تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، الذي قدمه في الساعات الأولى من صباح اليوم إلى مجلس الأمن الدولي في موضوع الصحراء، متوازناً وحيادياً بين المغرب الذي يقترح الحكم الذاتي كحل للملف، وجبهة البوليساريو المطالبة بالانفصال.

ودعا المسؤول الأممي في تقريره، الذي تأجل تقديمه لمجلس الأمن الدولي أكثر من مرة، إلى تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة إلى الصحراء "المينورسو" لمدة سنة أخرى، مثلما كان الأمر معمولاً به في سنوات خلت، داعياً جميع الأطراف إلى الجلوس لطاولة المفاوضات.

وأعرب التقرير عن خشية الأمم المتحدة من أن يتطور الوضع في المنطقة إلى "حرب شاملة" بين المغرب وجبهة البوليساريو، في حالة ما تم طرد جميع أعضاء "المينورسو" من طرف المغرب، مبدياً تخوفه من أن ذلك قد يفضي إلى تنامي التوتر، وخرق وقف إطلاق النار بين الجانبين، والمعمول به منذ سبتمبر/أيلول 1991.

وتوقف التقرير عند وضعية "المينورسو" المتواجدة حالياً في أقاليم الصحراء المغربية، حيث طالب برفع عدد أعضاء البعثة، خاصة في ظل ترحيل الرباط لموظفين مدنيين خارج البلاد، ما اعتبره بان كي مون مؤشراً قد يؤثر سلباً على عمل وأداء "المينورسو"، محذراً من خطورة الوضع إن تم سحب البعثة كلها.

وتطرق تقرير بان إلى موضوع الخلاف الحاد بينه وبين المغرب، خاصة بعد اتهام الرباط للمسؤول الأممي بالانحياز إلى الطرف الثاني في النزاع، باستخدام عبارة "احتلال الصحراء" لدى زيارته الأخيرة لمخيمات تندوف، حيث بدا متوازناً، مرة أخرى، في معالجته لهذا الموضوع.

"

حرص الأمين العام على سرد ما حصل في تقريره من سياقات الخلاف بينه وبين المملكة المغربية، مؤكداً أنه لم يكن منحازاً لطرف دون آخر

"

وحرص الأمين العام على سرد ما حصل في تقريره من سياقات الخلاف بينه وبين المملكة المغربية، مؤكداً أنه لم يكن منحازاً لطرف دون آخر، وبأنه لم يتعمد القيام بتصرفات تغضب الرباط، وبأن تصريحاته فُهمت بشكل خاطئ، لأن موقف الأمم المتحدة من قضية الصحراء لم يتبدل.

وبخصوص محور حقوق الإنسان، الذي تطالب البوليساريو بإدراجه في التقرير، وتوسيع صلاحيات "المينورسو" لتشمل مراقبة وضعيتها بالصحراء، فإن تقرير الأمين العام تحاشى الخوض في هذه النقطة، حيث كان محايداً بدعوة الطرفين معاً إلى العمل على احترام حقوق الإنسان.

وأثنى التقرير الأممي على المجهودات المبذولة من طرف السلطات المغربية بخصوص حقوق الإنسان، من خلال ما يقوم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو مؤسسة رسمية استشارية، من أدوار تروم تطوير واقع حقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية المغربية، علاوة على قبول الرباط زيارة عدد من المقررين الأمميين في مجال مكافحة التعذيب وحقوق الإنسان.

وتناول التقرير موضوع الثروات الطبيعية بالصحراء، والذي يعد مناط خلاف بين المغرب والجبهة، المدعومة من الجزائر، حيث دعا بان كي مون إلى ضرورة استفادة سكان هذه المناطق من هذه الثروات، لافتاً إلى المشاريع التي أعلن عنها الملك محمد السادس بأقاليم صحراوية، تهدف إلى تشغيل الشباب العاطل، واستثمار خيرات الصحراء.

إلى ذلك، تقرر أن يجتمع مجلس الأمن الدولي، في الـ28 من الشهر الجاري، لمناقشة الملف وتقرير الأمين العام السنوي الذي قدمه للمجلس، وفق ما أكده الناطق الرسمي باسم الأمين العام للأمم المتحدة، ستيفان دوجاريك، لـ"العربي الجديد". وفي ما يخص مسودة التقرير، أكد دوجاريك أنه تمت مناقشة جزء مع الجهات المغربية قبل تسليمها إلى مجلس الأمن، وأن المجلس سيجري محادثات حول التقرير خلال جلسته الأسبوع القادم.

رفض دوجاريك الدخول بتفاصيل حول ما إذا كانت جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن تدعم ما جاء في التقرير، وخاصة بعد التوتر الذي شهدته العلاقة بين المغرب والأمين العام للأمم المتحدة، قبل أن يؤكد: "إننا نتطلع إلى الاستماع إلى وجهات النظر المختلفة في الموضوع والنقاش حول بعثة الأمم المتحدة والخطوات التي يجب اتخاذها في هذا الصدد".

http://www.daralakhbar.com/articles/10162809-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%A6%D9%86%D8%A7%D9%81-%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84

http://www.alaraby.co.uk/politics/2016/4/19/%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%A6%D9%86%D8%A7%D9%81-%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%B9%D8%AB%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1

رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون – اسمارة بالصحراء في حديث صريح مع انباء انفو

الثلاثاء 19 نيسان (أبريل) 2016

أنباء انفو – في اطار الملفات الاعلامية التي تعدها "أنباء انفو " في الأقاليم الجنوبية الصحراوية المغربية أجرينا حوارا مباشرا وصريحا مع **رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون – اسمارة بالصحراء ، محمد سالم الشرقاوي** ، أجاب فيه علي أسئلة حول : التأسيس ، والمطالب بتوسيع مهمة "المنرسو" وتصريحات "كي مون " " الأخيرة واوضاع حقوق الانسان في المخيمات وغيرها.

خلال المقابلة التي اجريت في مقر اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بلعيون تحدث رئيس اللجنة محمد سالم الشرقاوي عن العوائق التي واكبت انطلاق نشاط اللجنة والظروف الصعبة التي بدأت فيها العمل خصوصا في وسط اجتماعي لم يكن متعودا علي هكذا نشاطات.

وخلال حديثه الذي ستنشر "انباء انفو" نصه بالكامل ، أشاد محمد سالم الشرقاوي بالخطوات التي قطعتها اللجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون–اسمارة منذ انشائها وحتي اليوم .

يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون – اسمارة التي تتبع للمجلس الوطني لحقوق الانسان ، يتسع عملها اضافة الي العيون، اسمارة الي بوجدور طرفاي المجاورتين.

– "أنباء انفو " تنشر قريبا نص الحوار الذي اجرته مع رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون – اسمارة

http://anbaa.info/spip.php?article19448

وفد فرنسي من ممثلي الديانات يزور مجلس الجالية

23 ساعة مضت مجتمع 13 زيارة

يستقبل مجلس الجالية المغربية بالخارج من 17 إلى 21 أبريل بالرباط ، وفدا رسميا فرنسيا من تولوز يتكون من عدد من ممثلي الديانات. وتهدف هذه الزيارة إلى تشجيع إقامة حوار من أجل العيش المشترك وتعزيز روابط التعاون الموجودة بين المغرب وفرنسا.

وأوضح بلاغ للمجلس أن هذه الزيارة تهدف أيضا إلى إبراز الجهود المبذولة والإجراءات التي تتخذها المملكة في مجال التعايش بين جميع المواطنين المغاربة والأجانب، من كل الأديان.

ويتشكل الوفد الديني من رئيس المجلس الجهوي للديانة الإسلامية ميدي بيريني، محمد حجي، وممثل الاتحاد البوذي لفرنسا ميدي بيريني، فرانسوا لوكوانتر، ورئيس أساقفة تولوز، روبير لو كال، ونائب رئيس المجلس الجهوي للديانة الإسلامية ميدي بيريني، عبد اللطيف الملوكي، ومن القس ، القسيس الجهوي ، جان كلود فالراونز، وكبير حاخامات تولوز ومنطقة بلد الغارون، هارولد فيل أبراهام.

وقد سطر هذا اللقاء، الذي سيشارك فيه المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومركز تكوين الأئمة، برنامجا للتبادل مع ممثلي مختلف الديانات.

http://www.morocco24.net/article37872.html

المجلس الوطني لحقوق الانسان يقدم رأيه حول مشروع قانون الحق في تقديم ملتمسات

بواسطة – سياسي

– قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مؤخرا، رأيا حول مشروعي القانونين التنظيميين بشأن الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع وفي تقديم العرائض إلى السلطات العمومية. وأوضح أن مقترحات المجلس الوطني لحقوق الإنسان الواردة في رأيه توخت تبسيط شروط تقديم الملتمسات في مجال التشريع والعرائض، وتدقيق أسباب عدم قبولهما، وتقليص عدد البنيات الحاملة للعرائض وضمان دعم الفاعلين الذين يعملون في إطار هذين الشكلين من أشكال الديمقراطية التشاركية.

http://www.siyassi.com/?p=34045

الحركة من أجل ديمقراطية المناصفة تصف قانون الحقاوي للمناصفة بالمشوه وتصدر توصياتها

19 أبريل, 2016 - 02:22:00

وصفت "الحركة من أجل ديمقراطية المناصفة"، قانون "هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز"، الذي تعده وزيرة الأسرة والتضامن والشؤون الاجتماعية، بسيمة الحقاوي، منذ ثلاث سنوات بـ"المعلول والمشوه"، على مستوى المنهجية والمضمون، وذلك في بيان للهيئة، عقب ندوة صحفية لها، يوم الثلاثاء 19 أبريل الجاري.

وشددت الهيئة على ضرورة "مأسسة و إحداث هيئة شبه قضائية متخصصة في مناهضة التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي وفي تحقيق المساواة عن طريق الاعتماد على آلية المناصفة".

واقترحت الهيئة على نشطاء الحركة الحقوقية النسائية "استثمار اللحظة التاريخية لمصادقة الحكومة على قانون هيئة المناصفة، وعدم تضييع فرصة الخروج بهيئة قوية ذات صلاحيات واضحة في مجال حماية و تعزيز و النهوض بالمساواة بين الرجال و النساء".

وقالت انه على الرغم من "المجهود الكبير الذي يقوم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان في هذا المجال، إلا أن التوفر على إطار مؤسساتي ذا هيكل تنظيمي و رؤية واضحة و موارد مناسبة و محددة، يعتبر أكثر فعالية و نجاعة لمحاربة التمييز القائم على أساس الجنس و لتحقيق المساواة بين الرجال و النساء".

توصيات

وطرحت ضمن توصياتها للحكومة، ضرورة "تأطير النص القانوني بديباجة تنص على المنطلقات الأساسية المتعلقة بالمرجعية الدولية والتذكير بالتزامات المغرب في ما يخص تطوير الممارسة الاتفاقية ذات الصلة بالحقوق الإنسانية للنساء التي تنص على حماية الحقوق الإنسانية للنساء عن طريق إحداث مؤسسات وطنية تعنى بمكافحة التمييز القائم على أساس الجنس".

وطالبت بـ"استقلالية الهيئة عن أي جهة حكومية أو رسمية"، وذلك لأن استقلالية الهيئات العاملة في مجال حقوق الإنسان -تورد في بيانها- هي "ضمانة أساسية لممارسة الهيئة لصلاحيتها ووظائفها المرتبطة بالحماية و الوقاية و النهوض بحقوق النساء".

وأوصت ايضا بـ"تعريف الهيئة بشكل واضح و تحديد طبيعتها، وتفسير المفاهيم الأساس لمشروع القانون (التمييز، التمييز غير المباشر، التمييز المباشر، المناصفة، المساواة، النوع الاجتماعي..).

وحثت الحكومة على أهمية "توضيح طبيعة الاختصاص، المتعلقة بهيئة المناصفة في مجال معالجة التفاوت و التمييز و مختلف الفجوات القائمة على أساس الجنس، و ذلك عن طريق تسريع إعمال المساواة و المناصفة في كافة المجالات".

وطالبت بـ"إحداث الهيئة على المستوى الترابي و ذلك للقطع مع الهيئات الممركزة التي أبانت عن محدوديتها فيما يتعلق بالاستجابة و القرب و استهداف النساء و الفتيات اللواتي تعاني من التمييز و الإقصاء و التهميش".

http://www.lakome2.com/politique/droit-humain/13394.html

حقـوق الإنسـان. الاستثمـار فـي الهياكـل الوطنيـة

عرض التجربة المغربية من خلال الممارسات الجيدة التي طورها المجلس الوطني لحقوق الإنسان

114/9

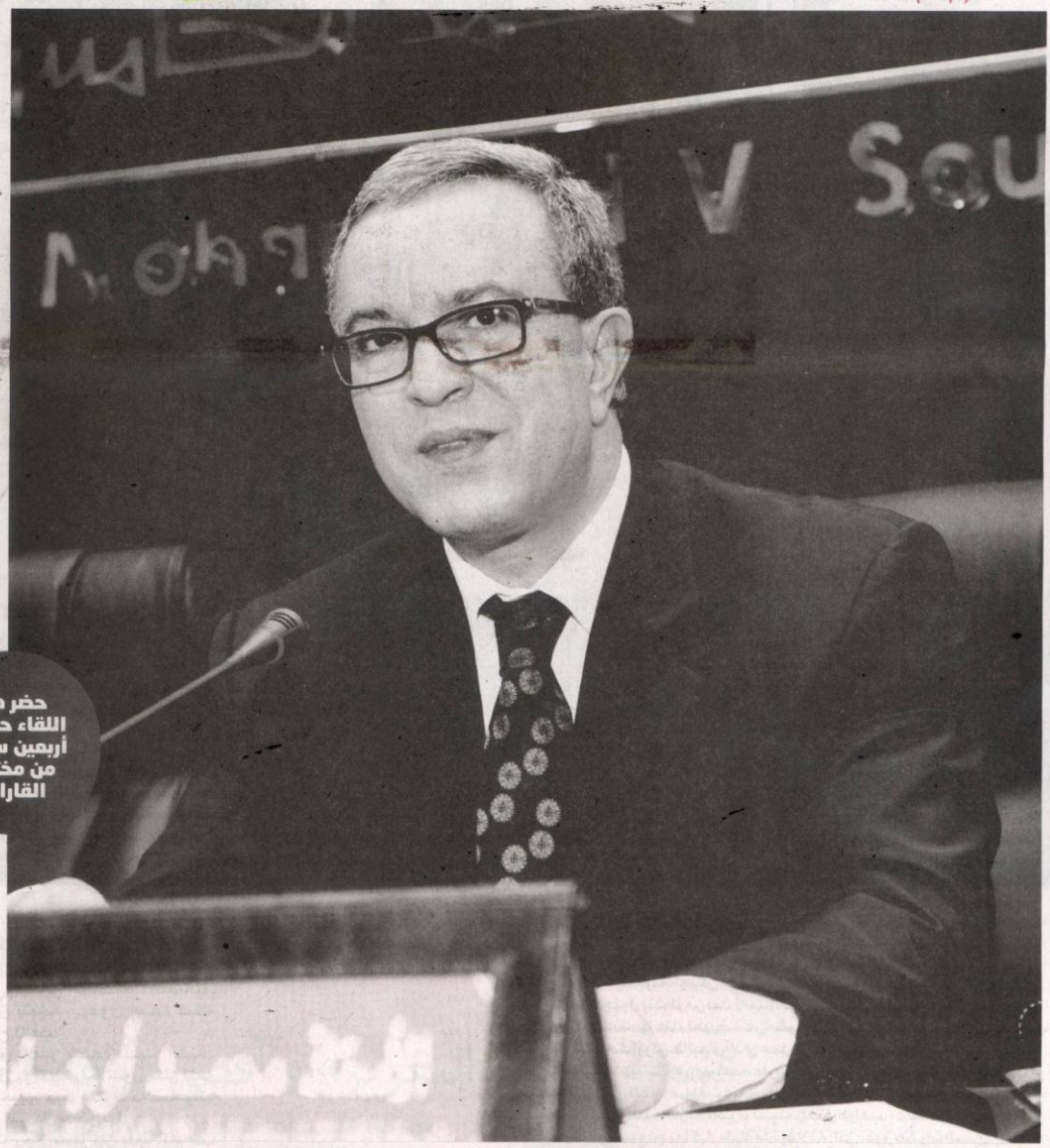

حضر هذا اللقاء حوالي أربعين سفيرا من مختلف القارات.

أوجار. العلاقة بين مجلس الأمم المتحدة والهياكل الوطنية تتطلب انسجاما أوسع.

● آخر ساعة

في مداخلة لمحمد أوجار خلال "حوار سياسي" بجنيف، أكد المغرب على ضرورة الاستثمار في الهياكل الوطنية لحقوق الإنسان، والتي تعطي قوة للدول من أجل تكريس ثقافة حقوق الإنسان. وجاء ذلك في مداخلة للسفير الممثل الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة خلال حوار سياسي نظمته البعثة الدائمة للمغرب بجنيف، الجمعة، حول التجارب الوطنية في مجال تفعيل الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وحضر هذا اللقاء حوالي أربعين سفيرا، من مختلف القارات، وحوالي سبعين مشاركا، من بينهم مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، وآليات حكومية للتنسيق وفاعلين في هذا المجال. وبهذه المناسبة، تم عرض التجربة المغربية سواء من خلال الممارسات الجيدة التي طورها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أو من خلال المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان. وأكد أوجار أن "العلاقة بين مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والهياكل الوطنية لحقوق الإنسان تتطلب انسجاما أوسع، وتنسيقا أفضل وتعاونا أقوى". ويندرج هذا اللقاء في إطار حوارات غليون لحقوق الإنسان، والذي يعتبر مسلسلا للتفكير أطلق قبل ثلاث سنوات من قبل سويسرا، والمغرب، والنرويج، وتايلاند، والمكسيك. ●

مجلس حقوق الإنسان يقدم رأيه

الملتمسات والعرائض

آخر ساعة

114/9

قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أخيرا، رأيا حول مشروعي القانونين التنظيميين بشأن الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع، وفي تقديم العرائض إلى السلطات العمومية. وذكر بلاغ للمجلس، أن هذا الرأي جاء على إثر طلب رأي صادر عن رئيس مجلس المستشارين، موجه للمجلس، بخصوص مشروع القانون التنظيمي رقم 64.14، بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع، ومشروع القانون التنظيمي رقم 44.14، بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية، مضيفا أن هذا الطلب، وكذا الرأي، يندرجان في إطار إعمال مذكرة التفاهم المبرمة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجلس المستشارين بتاريخ 10 دجنبر 2014. وأوضح أن مقترحات المجلس الوطني لحقوق الإنسان الواردة في رأيه توخت تبسيط شروط تقديم الملتمسات في مجال التشريع والعرائض، وتدقيق أسباب عدم قبولهما، وتقليص عدد البنيات الحاملة للعرائض وضمان دعم الفاعلين الذين يعملون في إطار هذين الشكلين من أشكال الديمقراطية التشاركية. وبارتكازه على الدستور وعلى مرجعيات الأمم المتحدة، ومجلس أوروبا، والاتحاد البرلماني الدولي، ذكر المجلس في رأيه بعدد من المسلمات الأساسية من بينها تكامل الديمقراطية التمثيلية والتشاركية، بالإضافة إلى ضرورة تسهيل شروط ممارسة الحق في تقديم الملتمسات والعرائض وهما الحقان المضمونان بمقتضى الفصلين 14 و15 من الدستور على التوالي. ولوضع مقترحاته المتعلقة بمشروعي القانونين التنظيميين المشار إليهما، درس المجلس أكثر من 40 تجربة مقارنة، فضلا عن دراسة أهم المذكرات التي أعدها الفاعلون في هذا المجال. يذكر أن مشروع القانون التنظيمي المتعلق بممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع يعرف الملتمس في مجال التشريع بكونه "كل مبادرة يتقدم بها مواطنات ومواطنون بهدف المساهمة في المبادرة التشريعية"، كما يشير إلى أن "مدعمي الملتمس هم المواطنات والمواطنون الذين يعبرون عن دعمهم للملتمس بواسطة توقيعاتهم المضمنة في لائحة تسمى لائحة دعم الملتمس".●

تكامل الديمقراطية التمثيلية والتشاركية، وتسهيل شروط ممارسة الحقين.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدعو إلى تبسيط شروط تقديم الملتمسات في مجال التشريع والعرائض

الثلاثاء, أبريل 19, 2016

دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في رأي، إلى تبسيط شروط تقديم الملتمسات في مجال التشريع والعرائض، وتدقيق أسباب عدم قبولهما.

وحسب بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، نشره على موقعه الالكتروني، فإن مقترحات المجلس الوطني لحقوق الإنسان الواردة في رأيه توخت تبسيط شروط تقديم الملتمسات في مجال التشريع والعرائض، وتدقيق أسباب عدم قبولهما، وتقليص عدد البنيات الحاملة للعرائض وضمان دعم الفاعلين الذين يعملون في إطار هذين الشكلين من أشكال الديمقراطية التشاركية.

وبارتكازه على الدستور وعلى مرجعيات الأمم المتحدة ومجلس أوروبا والاتحاد البرلماني الدولي، ذكر المجلس في رأيه بعدد من المسلمات الأساسية من بينها تكامل الديمقراطية التمثيلية والتشاركية، بالإضافة إلى ضرورة تسهيل شروط ممارسة الحق في تقديم الملتمسات والعرائض و هما الحقان المضمونان بمقتضى الفصلين 14 و 15 من الدستور على التوالي.

وأشار المجلس إلى أنه، لوضع مقترحاته المتعلقة بمشروعي القانونين التنظيميين المشار إليهما، قام بدراسة أكثر من 40 تجربة مقارنة في الدول التي توجد في طور التثبيت الديمقراطي أو في دول ديمقراطية متقدمة، فضلا عن دراسة أهم المذكرات التي أعدها الفاعلون العموميون والمدنيون في هذا المجال.

http://tiznit90.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AA/

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يصدر رأيه حول الحق في تقديم الملتمسات

كتبه: Abdellatif JAIDI في: أبريل 17, 2016 في

قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مؤخرا، رأيا حول مشروعي القانونين التنظيميين بشأن الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع وفي تقديم العرائض إلى السلطات العمومية.

وذكر بلاغ للمجلس، اليوم الأحد، أن هذا الرأي جاء على إثر طلب رأي صادر عن رئيس مجلس المستشارين موجه للمجلس بخصوص مشروع القانون التنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع و مشروع القانون التنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية، مضيفا أن هذا الطلب و كذا الرأي يندرجان في إطار إعمال مذكرة التفاهم المبرمة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان و مجلس المستشارين بتاريخ 10 دجنبر 2014.

وأوضح أن مقترحات المجلس الوطني لحقوق الإنسان الواردة في رأيه توخت تبسيط شروط تقديم الملتمسات في مجال التشريع والعرائض، وتدقيق أسباب عدم قبولهما، وتقليص عدد البنيات الحاملة للعرائض وضمان دعم الفاعلين الذين يعملون في إطار هذين الشكلين من أشكال الديمقراطية التشاركية.

تقديم الملتمسات والعرائض

وبارتكازه على الدستور وعلى مرجعيات الأمم المتحدة ومجلس أوروبا والاتحاد البرلماني الدولي، ذكر المجلس في رأيه بعدد من المسلمات الأساسية من بينها تكامل الديمقراطية التمثيلية والتشاركية، بالإضافة إلى ضرورة تسهيل شروط ممارسة الحق في تقديم الملتمسات والعرائض و هما الحقان المضمونان بمقتضى الفصلين 14 و 15 من الدستور على التوالي.

ولوضع مقترحاته المتعلقة بمشروعي القانونين التنظيميين المشار إليهما، قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بدراسة أكثر من 40 تجربة مقارنة في الدول التي توجد في طور التثبيت الديمقراطي أو في دول ديمقراطية متقدمة، فضلا عن دراسة أهم المذكرات التي أعدها الفاعلون العموميون و المدنيون في هذا المجال .

يذكر أن مشروع القانون التنظيمي رقم 64.14 المتعلق بممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع يعرف الملتمس في مجال التشريع بكونه "كل مبادرة يتقدم بها مواطنات ومواطنون بهدف المساهمة في المبادرة التشريعية"، كما يشير إلى أن "مدعمي الملتمس هم المواطنات والمواطنون الذين يعبرون عن دعمهم للملتمس بواسطة توقيعاتهم المضمنة في لائحة تسمى لائحة دعم الملتمس". منارة

http://www.haouzpress.com/2016/04/17/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D8%B1%D8%A3%D9%8A%D9%87/

APALD : Un report dans l'espoir d'y voir plus clair

La réunion de la Commission des secteurs sociaux de la Chambre des représentants consacrée au vote du controversé projet de loi relatif à l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination qui était prévue pour aujourd'hui, a été reportée à une date ultérieure.

Toutes les personnes qui ont assisté à la conférence organisée hier matin à Rabat par la Dynamique démocratique des associations, coalitions et réseaux des droits des femmes, des droits humains, de développement et des Amazighs" sous le thème : « Pour une APALD indépendante, forte et efficace », ont accueilli avec un grand soulagement cette nouvelle qui a été annoncée par la parlementaire du PPS, Nezha Skalli, car la Dynamique craint que ce projet de loi ne soit adopté par cette Commission de la même manière que son vote, en un temps record, du projet de loi n° 78.14 relatif au Conseil consultatif de la famille et de l'enfance (CCFE) malgré les défaillances que comporte ce projet de loi.

Selon Nezha Skalli, le report d'hier est dû au fait que la réunion de ladite Commission a coïncidé avec une séance plénière de la Chambre des représentants. Mais cette parlementaire a mis un bémol en précisant que le président de cette institution a affirmé que cela pourrait offrir l'occasion d'approfondir l'examen de ce texte qui a suscité l'ire de la société civile et des associations défendant les droits des femmes et de certains partis modernistes et démocratiques.

Pour la société civile démocratique, ce projet de loi préparé par le département de Bassima Hakkaoui, est vide et ses dispositions ne sont conformes ni avec celles de la Constitution de 2011 ni avec les Principes de Paris.

Daprès Samira Bikarden, présidente de l'Association démocratique des femmes du Maroc-Rabat, la rencontre d'hier s'inscrit dans le cadre du suivi par la Dynamique - qui comprend plus de 100 coalitions, réseaux et associations- de ce projet de loi et vise à présenter les différentes recommandations des institutions nationales ainsi que les propositions des groupes parlementaires et à rappeler la position des associations et organisations de la société civile sur cette institution constitutionnelle.

« Si la Commission adopte ce projet de loi sans prendre en compte les propositions de la Dynamique, du CNDH et du CESE et des amendements des groupes parlementaires, cette Autorité ne sera qu'une coquille vide », a martelé Khadija Rougani qui représente la Dynamique qui s'est exprimée lors de cette rencontre à laquelle ont pris part un **représentant du CNDH** et des représentants de quelques partis politiques telle Fatiha Seddas, membre du Bureau politique de l'USFP.

Il convient de rappeler que les associations qui défendent la mise sur pied d'une Autorité indépendante et efficace exigent l'introduction au texte initial de nombre de propositions. Elles recommandent de faire précéder ce projet de loi par un préambule définissant le cadrage et les principes fondateurs de l'APALD et le rôle qu'elle doit jouer en matière de lutte contre la discrimination et la réalisation de la parité telle que stipulée par la Constitution. Elles recommandent également d'y adjoindre les définitions universelles de la discrimination ainsi que les concepts de parité et d'égalité.

Cette instance, ajoutent-elles, ne sera pas efficiente et efficace que si elle est dotée de prérogatives en matière de protection et de promotion des droits des femmes et d'attributions claires en matière de veille et de suivi ainsi que de compétences à caractère quasi-juridictionnel.

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

4755/36

Rapport sur le Sahara

Sans surprise, le rapport à charge de Ban Ki-moon

- **Complaisance avec les violations des droits de l'homme à Tindouf**
- **Appel à reprendre les négociations, «sans conditions préalables»**

APRÈS un premier report, le rapport du secrétaire général de l'ONU sur le Sahara a été finalement présenté aux membres du Conseil de sécurité. Ban Ki-moon revient dans le préambule de ce document sur son clash avec le Maroc, suite à ses déclarations lors de la tournée en Algérie et dans les camps de Tindouf. Il a poursuivi son entêtement en regrettant que Rabat «ait renoncé à demander des précisions via les canaux diplomatiques au lieu de publier des communiqués et d'organiser des manifestations de protestation».

Globalement, le secrétaire général des Nations unies a estimé que la situation n'a pas avancé depuis le rapport adopté par le Conseil de sécurité l'année dernière. Si celui de cette année donne l'impression d'être équilibré, en mettant l'accent sur l'évolution de la situation des deux côtés, la partialité de Ban Ki-moon est à lire entre les lignes. Le diable se cache dans les détails. C'est le cas notamment pour la question des droits de l'homme, un sujet récurrent dans les rapports annuels présentés au Conseil de sécurité. Le SG de l'ONU a rappelé les efforts du Maroc, notamment via le CNDH, dont la confirmation du statut de mécanisme indépendant de prévention a été notifiée dans ce rapport. Ce document rappelle également que Rabat a ouvert la porte aux différents rapporteurs spéciaux du Conseil des droits de l'homme, ce qui leur a permis de rencontrer différentes parties prenantes, y compris les ONG. En face, il s'est contenté de souligner que «les informations disponibles n'ont pas montré l'existence de violations des droits de l'homme ou de cas d'abus de la part des forces du Polisario». Une situation qui reflète clairement le parti pris de Ban Ki-moon, qui n'a pas hésité à considérer que «les individus et groupes continuent d'exprimer différents points de vue, et d'organiser des manifestations». Le SG de l'ONU semble détourner les yeux des violations systématiques des voix dissonantes dans les camps, notamment les membres du courant «Khat chahid», qui font les frais d'exactions à cause de leur opposition à la politique des dirigeants du Polisario. Pire, il a appelé à renforcer les aides humanitaires destinés aux camps de Tindouf, en dépit des accusations de détournement de ces fonds par des responsables dans ces camps. Aucun mot non plus sur les demandes incessantes du Maroc de procéder au recensement des populations. Il s'est contenté de «réitérer son appel de mener des efforts en vue de l'inscription des réfugiés».

Pour ce qui est de l'exploitation des ressources naturelles, le SG de l'ONU a considéré qu'elles doivent profiter aux populations locales. Ce qui est déjà le cas, comme l'a souligné le discours royal à l'occasion de la Marche verte, précisant que pour chaque dirham de recettes, l'Etat en investit 7 dans les provinces du Sud. Le rapport a néanmoins mis l'accent sur le méga-plan de développement de ces régions, avec plus de 77 milliards de DH.

Le rapport du Ban Ki-moon fait état des menaces qui planent sur la région, contre lesquelles le Maroc a tiré la sonnette l'alarme à plusieurs reprises. Il s'agit notamment de l'expansion des activités des réseaux extrémistes et criminels, qui mettent en danger la stabilité de la région. D'où l'urgence, selon lui, de «faire des progrès afin de mettre fin à cette situation humanitaire tragique». Là aussi, Ban Ki-moon insiste sur ses dérapages, qui avaient suscité les protestations du Maroc. Il considère qu'il est «temps de reprendre des négociations sérieuses». Mais «de bonne foi et sans conditions préalables». Le SG de l'ONU semble vouloir occulter que Rabat est la seule partie à avoir fait une proposition pour mettre fin à ce dossier, jugée par les puissances internationales comme «crédible et sérieuse». Ban Ki-moon pousse le bouchon un peu loin. Certes, il a avancé que ces négociations doivent aboutir à une «solution politique mutuellement acceptable». Mais estime que ces pourparlers «doivent concerner les propositions et les idées des deux parties». Or, seul le Maroc a pris les devants pour faire bouger ce dossier, face à l'immobilisme des ennemis de l'intégrité territoriale et leur entêtement à se référer à des options dont l'impossibilité de mise en œuvre a été reconnue par l'ONU. ❑

M.A.M.

Pour réagir à cet article: courrier@leconomiste.com

Vers un retour de la Minurso?

BAN Ki-moon a estimé que le départ des membres civils de la Minurso risque de fragiliser cet organe et d'ouvrir la voie à l'exploitation de cette situation par des criminels ou par des éléments radicaux. Il a avancé également que cela peut conduire à une violation du cessez-le-feu. En dépit de cette situation tendue, il a appelé les membres du Conseil de sécurité à «restaurer et soutenir le mandat de la Minurso». Le SG de l'ONU n'a pas pris en considération les protestations du Maroc concernant la partialité de certains membres de cet organe. Il a estimé que le différend est lié à une divergence de points de vue concernant la mission de la Minurso. Au lieu de clarifier la situation, le rapport a mis en avant une formulation vague, soulignant que «pour les Nations Unies, le mandat de cet organe est défini par les résolutions du Conseil de sécurité, et son implémentation effective nécessite qu'il soit capable d'agir selon les standards des opérations de maintien de la paix déployées à travers le monde». ❑

> ***Le SG de l'ONU semble détourner les yeux des violations systématiques des voix dissonantes dans les camps, notamment les membres du courant «Khat chahid»***

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

CULTURE

Festival gnaoua

Hommage au talent des anciens

4755/27

- Le rendez-vous souiri se tiendra du 12 au 15 mai
- Un hommage sera rendu au Maâlem Mahmoud Guinea et Doudou N'Diaye Rose
- Au programme, exposition de Hassan Hajjaj, Forum citoyen du festival, l'Arbre à palabres…

Cette 19e édition rendra hommage aux anciens, notamment au grand Maâlem Mahmoud Guinea, décédé en août 2015 (Ph. Jarfi)

LES aficionados de musique gnaoua peuvent se réjouir car cette 19e édition propose comme chaque année depuis maintenant 19 ans une programmation toujours aussi riche et diversifiée et ce, tant au niveau musical que des autres rendez-vous. Le festival gnaoua et musiques du monde se tiendra cette année du 12 au 15 mai et invitera à nouveau à voyager au cœur de la ville d'Essaouira et de la culture gnaouie. Après la raison, place à l'âge de conscience, avec une édition qui rendra hommage aux anciens, aux grands qui ont ouvert la voie, tout en portant un regard vers la jeunesse.

Cette édition s'ouvrira sur un bel hommage à une figure emblématique du festival, le grand Maâlem Mahmoud Guinea qui nous a quittés en août dernier, sans qui cet évènement ne serait pas ce qu'il est devenu aujourd'hui. C'est lors d'un moment chargé en émotions que ce grand Maâlem avait remis son guembri à son fils, lors du dernier festival. Un autre hommage sera rendu à un natif d'Essaouira, l'homme de théâtre, Tayeb Saddiki. Sans oublier le magicien du tambour sénégalais, Doudou N'Diaye Rose. Mokhtar Guinea, frère de Mahmoud, sera rejoint par 12 percussionnistes, enfants de Doudou pour un concert en hommage à l'Afrique des talents, à laquelle s'ajoutera la voix de la diva Rachida Talal. La fête sera encore au rendez-vous avec la célèbre parade d'ouverture qui donnera le coup d'envoi du festival. Le temps d'une véritable parade «made in gnaoua», se mêleront à la foule les musiciens des troupes gnaouas venus des 4 coins du Maroc. Les mélomanes pourront à nouveau apprécier les concerts fusions, jazz et world music. Avec au programme cette année Maâlem Mohamed Kouyou qui invite le Jeff Ballard Trio des Etats-Unis, Maâlem Hassan Boussou et Jamaaladeen Tacuma également des Etats-Unis. Autre concert, celui de Maâlem Abdelkébir Merchane et Issaoua de Fès pour une fusion Maroc/Maroc habitée par le pouvoir du folklore. Par ailleurs, les musiciennes espagnoles Las Migas mêleront la force flamenca à un jeune gnaoui habitué de la fusion, Mehdi Nassouli. En clôture, un concert qui promet d'être un grand moment musical. La légende Mohamed Derham invitera Nabil Khalidi, Maâlem Mustapha Baqbou et Omar Sayed pour un hommage en musique à l'enfant terrible d'Essaouira, Tayeb Saddiki. D'autres artistes seront également présents comme Blitz the Ambassador, N3rdistan ou encore Hoba Hoba Spirit.

Pour la 3e année consécutive, le festival avec le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) consacrera son forum à l'Afrique sous le thème des «Diasporas africaines: racines, mobilités, ancrages» les 13 et 14 mai.

En marge du festival gnaoua, l'exposition de celui que l'on appelle «Le Andy Warhol de Marrakech», Hassan Hajjaj. Il présentera «Colors of Gnaoua», le fruit d'une rencontre avec l'artiste Marouane Lbahja qui a sillonné le Maroc afin de rencontrer d'anciens Maâlems que Hajjaj mettra en scène. L'exposition qui aura lieu au Bastion sera également accompagnée d'un livret qui revient sur la genèse du projet. Egalement au programme, une lila «Colors of gnaoua» à Dar Loubane sera animée par les 10 gnaouis centenaires.

L'Arbre à palabres, autre rendez-vous incontournable de l'évènement, est une rencontre qui se tient sur un toit au cœur de la médina d'Essaouira, celui de l'Institut français. Cette activité permet au public de venir échanger avec des célébrités autour d'un thé avant d'assister aux concerts prévus en début de soirée. En quelques chiffres, cette édition proposera de découvrir durant 4 jours, plus de 30 concerts de près de 300 artistes venus de 6 pays, 3 continents (Amérique, Europe, Afrique) sur 6 scènes. ❑

Aïda BOUAZZA

Pour réagir à cet article: courrier@leconomiste.com

Comme chaque année, la parade d'ouverture est un moment haut en couleurs à ne pas manquer durant lequel défilent les gnaouas venus de tout le Maroc (Ph. Jarfi)

Rapport du Département d'État US sur les droits de l'Homme

Les États-Unis soulignent les «pas positifs» franchis par le Royaume en 2015

1582/14

Le rapport du département d'État US sur la situation des droits de l'Homme dans le monde en 2015 aborde tous les aspects relatifs aux droits humains dans le Royaume : lutte contre la torture et les disparitions forcées, liberté d'expression, accès à Internet, travail des enfants, droits des femmes, exploitation sexuelle des enfants, travail des mineurs... Le document souligne nombre de progrès, mais relève que des efforts restent encore à faire.

Le rapport du département d'État US sur la situation des droits de l'Homme dans le monde en 2015 vient de tomber. S'étalant sur 40 pages, la partie consacrée au Maroc fait état des importants progrès réalisés sur le plan juridique et institutionnel, mais tout en relevant quel des efforts restent à faire pour combler certaines lacunes. Le document aborde tous les aspects relatifs aux droits humains : lutte contre la torture et les disparitions forcées, liberté d'expression, accès à Internet, travail des enfants, droits des femmes, exploitation sexuelle des enfants, travail des mineurs... S'agissant des disparitions forcées, le rapport note qu'aucun cas n'avait été signalé en 2015. Concernant les disparitions ayant eu lieu pendant les années 1970 et 1980, le rapport du département d'État américain souligne que le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) continue de mener ses investigations, précisant que 140 cas sont toujours en cours de traitement et que sept autres restent encore non élucidés, selon le CNDH.

Concernant la torture et les traitements cruels, inhumains ou dégradants, le document souligne que la loi interdit de telles pratiques et que le gouvernement dément y avoir recours malgré quelques allégations rapportées de temps à autre par certains médias ou par les ONG de défense des droits de l'Homme.

La situation dans les prisons et les conditions de détention ont été épinglées aussi puisque le rapport reprend les remarques de l'Observatoire marocain des prisons déplorant le surpeuplement carcéral et l'incapacité des établissements pénitentiaires à s'aligner sur les standards internationaux en la matière. Dans le domaine de la liberté d'expression et de la presse, le rapport relève que la loi garantit cette liberté tout en imposant certaines restrictions portant notamment sur la critique de la religion musulmane, la forme monarchique de l'État et l'intégrité territoriale.

Dans le même ordre d'idée, le document souligne que le gouvernement n'a pas restreint ou perturbé en 2015 l'accès à Internet, précisant qu'il applique toutefois les lois relatives à la presse à la communication via le web. En matière de coexistence, le rapport affirme que les juifs marocains vivent en paix dans le Royaume et que le gouvernement leur garantit la sécurité, soulignant que les actes d'antisémitisme sont rares. Commentant ce rapport, l'ambassadeur des États-Unis à Rabat, Dwight L. Bush, a affirmé que «les États-Unis souhaiteraient reconnaitre les pas positifs pris par le Maroc en 2015 pour renforcer la culture croissante des droits de l'Homme». Selon le diplomate US, le Rapport cite en particulier le «succès de l'initiative marocaine de régionalisation qui représente un développement positif qui va aider la marche du pays vers une société plus ouverte et plus démocratique».

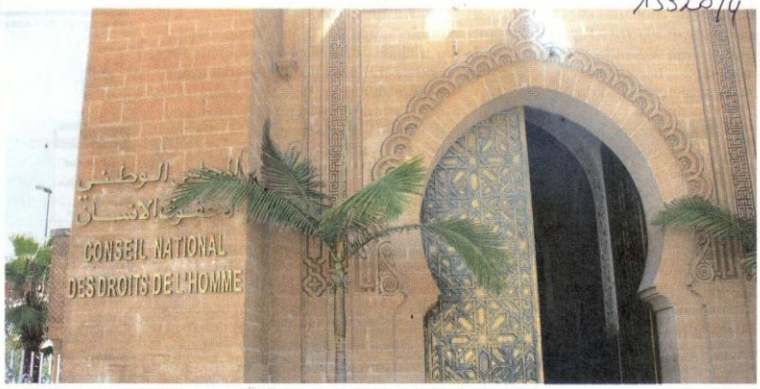

S'agissant des disparitions forcées, le rapport note qu'aucun cas n'avait été signalé en 2015.

De plus, le rapport souligne, selon Dwight L. Bush, le progrès enregistré dans la lutte contre la corruption «comme étant le résultat du renforcement des institutions nationales de promotion de l'intégrité et de la transparence, telle que l'Instance centrale de prévention de la corruption». Pour le diplomate, la régularisation par le gouvernement des statuts de l'ONG Association sahraouie des victimes des violations graves des droits de l'Homme (ASVDH) était également une mesure positive en faveur de la société civile et l'État de droit. Dwight L. Bush souligne ainsi que «les États-Unis sont vivement intéressés de voir comment ces réformes vont être mises en œuvre et continueront de suivre leur développement en 2016».

> Le document souligne que le gouvernement n'a pas restreint ou perturbé en 2015 l'accès à Internet.

Enfin, l'ambassadeur américain a souligné que les États-Unis apprécient la volonté du Maroc de s'engager dans un dialogue ouvert et constructif au sujet des droits de l'Homme. Il a cité à cet égard le dialogue sur les droits de l'Homme initié en novembre 2015 et durant lequel des délégations américaine et marocaine ont abordé nombre de thématiques relatives à la liberté d'association, la liberté de la presse et la réforme de la justice. «De tels échanges sont cruciaux pour garantir la protection des droits humains et en disent long sur la profonde et constante amitié entre nos deux pays», conclut Dwight L. Bush. ■

A.Rmiche

RAPPORT. BAN KI-MOON SORT L'ÉPOUVANTAIL DU TERRORISME POUR MAINTENIR LA PRÉSENCE DE LA MINURSO

Par M'Hamed Hamrouch le 19/04/2016 à 13h08 (mise à jour le 19/04/2016 à 18h04)

Dans la première mouture du nouveau rapport du SG de l'ONU, soumise hier lundi à l'appréciation des Quinze membres du Conseil de sécurité, Ban Ki-moon fait brandir la menace terroriste pour maintenir à leurs postes les fonctionnaires de la MINURSO.

Dans la première version du rapport du SG de l'ONU, soumise hier à l'approbation du Conseil de sécurité, et dont copie est parvenue à Le360, Ban Ki-moon plaide pour la restauration de la Mission de l'ONU au Sahara, MINURSO, brandissant, à l'appui de son plaidoyer, l'épouvantail du terrorisme et la menace d'instabilité dans la région.

«Les frustrations qu'il m'a été donné de constater chez les Sahraouis, couplée à l'expansion des réseaux extrémistes dans la région sahélo-saharienne, présentent des risques croissants pour la stabilité et la sécurité de tous les pays environnants», relève-t-on dans le paragraphe 88 du rapport de Ban Ki-moon.

L'inquiétude exprimée par le SG de l'ONU pour la stabilité de la région est certes fondée. Elle est même partagée par le Maroc, qui a d'ailleurs été le premier à avoir mis en garde contre le risque d'instabilité en dénonçant, ouvertement, les liaisons dangereuses entre le Polisario et les groupes terroristes infestant la région sahélo-saharienne.

Or voilà, le problème est mal posé par le SG de l'ONU. A toutes fins utiles, il faut bien noter que les mesures de rétorsion prises par le Maroc concernent uniquement la composante civile et politique de la MINURSO, sachant que les casques bleus, mandatés pour faire respecter l'accord de cessez-le-feu du 15 octobre 1991, continuent d'opérer normalement au Sahara. Il faut noter aussi que le maintien ou non de la MINURSO n'est pas garant de la stabilité dans ladite région sahélo-saharienne. Le risque n'est pas là où Ban Ki-moon croit le voir.

Alors, parlons clair, parlons vrai! Le danger d'instabilité est incarné par le Polisario qui, au-delà de ses accointances avérées avec différents groupes terroristes et les mafias de trafic d'armes et de drogue, offre un terreau propice à l'extrémisme, évoqué de manière subliminale dans le paragraphe 88 du rapport de Ban Ki-moon, quand il parle de «frustrations constatées chez les Sahraouis», notamment les jeunes de Tindouf qui, en désespoir de cause, sont devenus une proie facile pour les terroristes, dont le sanguinaire d'origine algérienne Mokhtar Belmokhtar, à l'origine des prises d'otages les plus spectaculaires (Mali, Burkina Faso, Côte d'Ivoire, et même en Algérie, à In Amenas, en 2013).

Voilà le fond du problème que Ban Ki-moon a pris le soin d'esquiver, au détriment du devoir de vérité qu'il devrait faire sien.

Par ailleurs, Ban Ki-moon a recommandé dans son nouveau rapport de reconduire le mandat de la MINURSO pour une année supplémentaire (jusqu'à avril 2017). Seulement voilà, il subsiste une zone d'ombre sur le mandat de cette mission dite pour l'organisation d'un «référendum d'autodétermination» (MINURSO). C'est là que le bât blesse. Le concept d'autodétermination a été détourné par le Polisario en lui assignant un sens unique et inique: «l'indépendance».

D'où la nécessité de redéfinir le concept d'«autodétermination», qui n'impliquerait pas forcément l'option «indépendantiste» prônée par la partie adverse.

Sur ce registre, il faut souligner que c'est la première fois que Ban Ki-moon relaie cette exigence de redéfinir la nature et le sens de l'autodétermination, interprétée de manière biaisée par le front algéro-séparatiste.

Sur la question des Droits de l'Homme, il faut aussi souligner qu'aucune mention d'une extension du mandat de la MINURSO au monitoring des Droits de l'Homme n'a été faite. Le SG de l'ONU s'est limité à appeler les parties à coopérer davantage avec les mécanismes onusiens avec, à leur tête, le Conseil des Droits de l'Homme (CDH). A cet effet, le SG de l'ONU s'est félicité du rôle du Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH), à travers ses antennes à Dakhla et Laâyoune, dans la promotion de la question humanitaire dans les provinces sahariennes.

Il est à signaler que la mouture du rapport du SG de l'ONU n'est pas définitive. Elle peut encore recevoir des amendements ou ajustements en fonction des réactions des parties concernées.

http://www.le360.ma/fr/politique/rapport-ban-ki-moon-sort-lepouvantail-du-terrorisme-pour-maintenir-la-presence-de-la-minurso-69071

Droits de l'Homme et droit international humanitaire: Mise en place d'une commission préparatoire de l'université itinérante de Lâayoune

Une commission préparatoire de l'université itinérante de Lâayoune sur les droits de l'Homme et le droit international humanitaire a été mise en place, dimanche, avec l'objectif d'accompagner les efforts nationaux en la matière et d'assurer le suivi des engagements du Maroc dans la mise en œuvre des conventions pertinentes.

L'annonce de la création de cette commission a été faite en marge de la clôture d'un colloque national sur "la législation marocaine, les conventions internationales des droits de l'Homme et le droit international humanitaire: défis et enjeux de mise en conformité" organisé samedi à Laâyoune.

La commission est composée du doyen de la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales d'Agdal-Rabat, du président du Conseil régional Lâayoune Sakia El Hamra, de la présidente de la Commission nationale du droit international humanitaire, du Secrétaire général de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme et du président de la Commission régionale des droits de l'Homme Lâayoune- Es-Smara.

Les participants à ce colloque ont souligné que la création de l'université saisonnière de Lâayoune s'inscrit en droite ligne des recommandations issues de cette rencontre, soutenant que ladite université aura un rôle de rayonnement en matière de traitement des questions liées aux droits de l'Homme, ainsi que d'autres thématiques à caractère socio-économiques et culturels.

Ils ont assuré que cette université, qui compte dans sa composition nombre d'acteurs associatifs et d'universitaires concernés par les droits de l'Homme, tiendra sa première session à Lâayoune et se réunira, de manière régulière, dans la région de Lâayoune-Sakia El Hamra, ou dans d'autres régions du Royaume, ou encore à l'étranger.

L'organisation de ce ce colloque intervient dans le sillage de la mise en conformité des législations nationales avec les dispositions des conventions internationales des droits de l'Homme et le droit international humanitaire, à la lumière des bonnes pratiques afférentes à la procédure de mise en conformité dans ses volets constitutionnel, juridique, institutionnel et judiciaire.

Elle aspire principalement à jeter la lumière sur les points d'appui afin de mettre en œuvre la recherche et la réflexion sur les problématiques théoriques et pratiques relatives aux chantiers de mise en conformité constitutionnelle et juridique et ses répercussions sur la jurisprudence nationale, dans le sillage de la consécration de l'universalité des droits de l'Homme.

Le colloque s'insère également dans l'exercice par le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et ses commissions régionales de leurs prérogatives en matière de mise en conformité des lois nationales avec les conventions internationales, à travers la recherche et l'étude de la mise en conformité des textes législatifs et organisationnels en vigueur avec les traités internationaux portant sur les droits de l'Homme, que le Royaume a ratifiés ou auxquels il a adhéré.

https://www.maghress.com/fr/lopinion/50948

Visite de M. Harlem DESIR, Secrétaire d'Etat aux Affaires européennes

M. Harlem DESIR, secrétaire d'État aux Affaires européennes, a effectué une visite de travail au Maroc, le 18 avril 2016.

M. DESIR s'est entretenu successivement avec M. Nasser BOURITA, ministre délégué auprès du ministre des Affaires étrangères et de la coopération, puis avec M. Salaheddine MEZOUAR, ministre des Affaires étrangères et de la coopération, avec lesquels il a notamment évoqué la relation entre le Maroc et l'Union européenne et le rôle que la France peut y jouer.

Dans la matinée, le secrétaire d'État aux Affaires européennes s'est entretenu avec M. Lemghari ESSAKL, Directeur général de l'Agence pour l'aménagement de la vallée du Bouregreg. Leur entretien a porté sur l'appui que peuvent apporter la France et l'Union européenne aux projets durables de développement urbain au Maroc.

M. DESIR a déjeuné avec le président du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), M. Driss EL YAZAMI. Ils ont abordé notamment la coopération en cours entre le Conseil National des Droits de l'Homme et la Commission Nationale Consultative des Droits de l'Homme française (CNCDH), dans le cadre d'un jumelage financé par l'Union européenne.

M. DESIR a représenté le Gouvernement français à l'inauguration, par SAR la Princesse Lalla Salma, de la grande exposition rétrospective de l'œuvre d'Alberto Giacometti au Musée d'art contemporain Mohammed VI, placée sous le haut patronage de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, du Président François Hollande et du Président de la Confédération Helvétique Johann Schneider-Ammann, et dont l'Institut français au Maroc est partenaire. Le vernissage s'est déroulé en présence des Ambassadeurs de France et de Suisse au Maroc, SEM Jean-François GIRAULT et SEM Massimo BAGGI, du président de la Fondation Giacometti M. Olivier LE GRAND et du président de la Fondation nationale des musées, M. Mehdi QUOTBI.

http://www.ambafrance-ma.org/Visite-de-M-Harlem-DESIR-Secretaire-d-Etat-aux-Affaires-europeennes